كلية الحقوق
قســـــم فلسفة القانون وتاريخه

بحث بعنوان

تاريخ حركة التقنين فى الدولة العثمانية

حتى تاريخ صدور التنظيمات الخيرية

إعـــــداد

محمد يحى عبد الحليم عبد الحليم

مُقَدِّمَة

اشتهرت الدولة العثمانية بإصدار القوانين والتشريعات وهذه القوانين وتلك التشريعات منها ما كان من الشريعة الإسلامية ومنها ما كان مقتبساً من الغرب [1] ويمكن تقسيم العهد العثمانى من الناحية التشريعية إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى: وتبدأ منذ بداية الدولة العثمانية إلى صدور التنظيمات الخيرية فى عهد السلطان عبد المجيد سنة ١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩ م وكانت التشريعات فى هذه المرحلة مأخوذة من الشريعة الإسلامية أو لا تتعارض معها .

المرحلة الثانية : وتبدأ منذ عهد التنظيمات حتى نهاية الدولة العثمانية وسقوطها وامتازت هذه المرحلة من العهد العثمانى باستيراد القوانين الأوروبية وإحلالها محل الشريعة الإسلامية . ففى فترة ما قبل التنظيمات التى سميت الفترة الكلاسيكية والتى كان فيها الشرع هو الحاكم بجانب الكتب الفقهية وكانت قوانين نامه سارية المفعول فى تنظيم أمور الدولة الإدارية والمالية والعسكرية والمشتملة على العقوبات والتعزيزات وقد وصلت هذه القوانين إلى الذروة فى عهد السلطان سليمان حتى إنه لقب بالسلطان سليمان القانونى أما فترة ما بعد التنظيمات وهى فترة الركود وضعف الدولة العثمانية فقد حصل فيها تراجع فى مختلف المجالات وعطلت قوانين نامه التى طبقت فى الفترة الزمانية السابقة واقتصرت فى هذه الفترة على إصدار بعض الرسائل واللوائح لإصلاح الدولة العثمانية وإنقاذها ولكن كان كل ذلك دون فائدة بسبب المحاولات الخارجية والداخلية التى أدت إلى إضعافها

---

(١) يرى الدكتور محمد فرحات " إن دراسة النظام القانونى للدولة العثمانية هى دراسة مثلى للتاريخ الاجتماعى لتطبيق مبادئ الفقه الإسلامى فى وقت كان قد أغلق فيه باب الاجتهاد منذ أربعة قرون خلت على قيام هذه الدولة فيبدو من المثير لاهتمام الباحثين معرفة كيف واجه أولو الأمر من العثمانيين الحاجات المتجددة للتنظيم الاجتماعى المتغير عبر قرون خمسة من الحكم فى الوقت الذى كان الاجتهاد والرأى ممنوعين فى مسائل الشرع وكيف استقام لهم الجمع بين نزعة التقليد فى الفقه الإسلامى وبين التطور الاجتماعى فى مجتمع مترامى الأطراف ومن الناحية العملية فإننا لا نستطيع أن نفهم تطور النظم القانونية فى مصر الحديثة دون الدراسة الفاحصة لمعالم النظام القانونى فى الدولة العثمانية مادامت مصر كانت خاضعة سياسياً وقانونياً لهذه الدولة لقرون ثلاثة حتى عام ١٨٠٥ تاريخ تولى محمد على حكم مصر "

– دكتور محمد نور فرحات التاريخ الاجتماعى للقانون في مصر الحديثة العصر العثمانى الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٢ ص٢١ .

وتسببت بانتهائها وفى هذه الفترة تم النقل من القوانين الأجنبية وذلك بإصدار تشريعات مقتبسة من القوانين الغربية .

لم تكن فكرة التقنين فكرة جديدة أو مبتكرة فى الدولة العثمانية وإنما تعود وتمتد إلى قرون سابقة بعيدة من تاريخ البشرية فالبشر فى مختلف العصور كانوا بحاجة إلى قانون يحكمهم وينظم شؤون حياتهم ومن المعلوم أن فقه السياسة الشرعية أعطى ولى الأمر صلاحيات واسعة فى مجال السلطة التشريعية لكى يستخدم هذه السلطة فى إصلاح الرعية ويستحدث من القوانين ما لا يتناقض مع الشريعة الإسلامية.

ومع تقدم الزمان وتغير الظروف توافرت الشروط الملائمة لعملية التقنين المنظمة فالدولة الإسلامية فى مختلف العصور كان لديها محاولات جادة لتقنين القوانين إلا أنه لم تكن مستقلة فى مجموعة قانونية خاصة مثلما حدث فى العصر العثمانى حيث تم تقنين القوانين تحت عناوين مختلفة (قانون نامة – عدالت نامة – سياست نامة – فرمان) .

حيث توافرت الشروط الملائمة لإخراج هذه الأحكام من كتب الفقه والسياسة الشرعية بطريقة قانونية تسد حاجات القضاة وتسهل عملهم .

ويعود سبب عدم نضج فكرة التقنين قبل الدولة العثمانية إلى أن الفكرة لم تكن محط قبول لدى الجميع فى بداية الأمر بسبب الآثار التى تركها المغول وقوانين جنكيز خان ولهذا لم يتحمس الفقهاء لفكرة التقنين [1] وقد جرت محاولات لتنظيم وتقنين القوانين ووضعها وفق الشريعة الإسلامية قبل الدولة العثمانية إلا أنه كلها محاولات لم تكن ناجحة [2] لكن الدولة العثمانية كانت صاحبة التجربة الأكبر والأوسع والأشمل فى تاريخ الحضارة الإسلامية فى مجال تقنين القوانين .

فقد بلغت المؤسسة الدينية ذروة نفوذها فى العصر العثمانى بحيث يمكن القول إنه وللمرة الأولى فى تاريخ التجربة الإسلامية الوسيطة صارت هناك مؤسسة دينية بالمعنى المشهور للكلمة ويدل على ذلك منصب شيخ الإسلام وتشير التطورات إلى السبب فى ذلك يرجع إلى ثلاثة أمور [3] :

---

(1) أورهان صادق جانبولات قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفى رسالة دكتوراه كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية ٢٠٠٩ ص١٣ .

(2) دكتور صبحى محمصانى الأوضاع التشريعية فى الدول العربية ماضيها وحاضرها الناشر دار العلم للملايين بيروت الطبعة الثانية بدون سنة نشر ص١٦١ .

(3) دكتور رضوان السيد تأملات فى العلاقة بين السياسة والشريعة فى التجربة الإسلامية الوسيطة بدون سنة نشر ص١٨ .

(١) حاجة العثمانيين مثل المماليك إلى مستندات للمشروعية ليس باعتبارهم غزاة ومجاهدين فى سبيل الله وحسب بل وباعتبارهم حملة لواء الشريعة وحماتها .

(٢) ازدياد الميول لدى النخب العثمانية بعد الاستيلاء على ممتلكات السلطنة المملوكية ومن ضمنها الحرمان الشريفان والقدس إلى الظهور بمظهر التمثيل والاتباع للشريعة أكثر من السلاطين الآخرين مما يقتضى الارتباط الأوثق بمصادر الإسلام وبخاصةً أن ذلك اتقرن بالصراع العنيف مع الصفويين وبانهاء الخلافة الشكلية للعباسيين بالقاهرة .

(٣) تضخم الإمبراطورية وامتدادها باعتبارها قوة عظمى تقابل الممالك الأوروبية المنضوية تحت الإمبراطورية الرومانية المقدسة المستظلة بالبابا والكنيسة المقدسة .

وهكذا فقد كانت التجربة العثمانية متقدمة على الأزمنة السابقة من حيث إن العلاقة بين المؤسسة الدينية والمؤسسة السياسية كانت أفضل أو أكثر انتظاماً وسلاسةً ولذا فقد أمكن الوصول إلى آليات لحل النزاعات الناجمة بسبب قوة الدولة وقوة المؤسسة الدينية فى الوقت نفسه ومراعاة الاحتياجات المستجدة بالتشاور بين المؤسستين وتحويل التوافقات إلى قوانين نصت منذ القرن السادس عشر على مراعاة الشريعة والخضوع لها .

فالدولة العثمانية تعد من أهم وأعظم الدول التى عرفها التاريخ فقد عملت منذ بداياتها على ترسيخ وتثبيت وجودها من خلال إقامتها لمجموعة من القوانين والتشريعات المنبثقة من الشريعة الإسلامية مع الاعتماد على الإجماع والقياس فى بعض الأحكام وكان لاعتمادها على المذهب الحنفى كمذهب رسمى للدولة دور كبير فى تنظيم أمورها حيث أصبحت هناك قوانين واضحة تطبق فى كامل أراضيها مع العمل بالمذاهب الأخرى إذا ما تطلب الأمر ذلك على أن أهم الأشكال التشريعية التى تنم عن تطور الفن القانونى فى الدولة العثمانية هو ما عرف بالقانون نامة وهو أشبه بالتقنين أو بالمجموعة القانونية الآن مع الاختلاف طبعاً فى الصياغة والفن القانونى والتبويب [١] .

وسوف نقسم الدراسة هنا على النحو التالى :

الشريعة والقانون فى الدولة العثمانية :

أولاً : مفهوم التشريع فى النظام القانونى الإسلامى .

ثانياً : مصادر القوانين العثمانية .

قوانين نامة الدولة العثمانية :

أولاً : التاريخ القانونى لحركة تقنين قوانين نامه العثمانية .

---

(١) دكتور محمد نور فرحات التاريخ الاجتماعى للقانون فى مصر الحديثة العصر العثمانى مرجع سابق ص١٠٧ .

ثانياً : خصائص قوانين نامه العثمانية .

الشريعة والقانون فى الدولة العثمانية

أولاً : مفهوم التشريع فى النظام القانونى الإسلامى:

يجب أن نعرف من البداية أن مفهوم التشريع فى الإسلام لا يرتبط بالنظام السياسى لأن السلطة التشريعية ليس لها أدنى دور فى صنع التشريع الإسلامى ومن ناحيةٍ ثانية يرتبط مدلول التشريع بالعقيدة الإسلامية ومن هنا اتخذ التشريع فى الإسلام مدلولاً مميزاً ومختلفاً اختلافاً أساسياً عن معنى التشريع فى النظام القانونى الوضعى .

والأمر الذى تجدر الإشارة إليه أيضاً أن هذا الاختلاف يعنى أساساً اختلافاً فلسفة القانون الإسلامى عن فلسفة القانون الوضعى [١] .

فالشريعة الإسلامية هى أوامر الله ونواهيه فى شئون الدين والدنيا وهما أمران لا ينفصمان فى الفكر الإسلامى ومصدر هذه الأوامر والنواهى هو القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وكلاهما عند المسلمين لا يأتيهما الباطل لكون القرآن الكريم كلام الله تعالى والسنة النبوية من قول أو فعل هى وحى من الله لقوله سبحانه وتعالى : (وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى) [٢].

وبالتالى فالنظم القانونية للمسلمين أى النظم القائمة على الشريعة الإسلامية تستمد أساسها وتفاصيلها من هذين المصدرين بصفة أساسية [٣] والشريعة الإسلامية فى عقيدة المسلمين صالحة فى أصولها لكل زمان ومكان فهى تصلح لأن تكون مصدر للتشريع الحديث[٤].

التميز بين الشريعة الإسلامية والقانون :

ومن المعروف إنه بعد قفل باب الاجتهاد جرى التميز بين الشريعة الإسلامية (الشرع) وبين القانون إذ استعمل اصطلاح القانون للإشارة إلى مجموعة الأوامر الصادرة من السلطان إعمالاً لسلطة ولى الأمر فى التشريع واستعمل اصطلاح (الشرع) للإشارة إلى القواعد والأحكام

---

(١) فايز محمد حسين تاريخ القانون المصرى بدون سنة نشر ص٢٧٩

(٢) سورة النجم الآية ٣ ، ٤

(٣) استقر الفقهاء على أن مصادر التشريع الإسلامى هى مصادر نقلية موحى بها وهى الكتاب والسنة ومصادر نقلية من غير طريق الوحى وهى الإجماع وقول الصحابة والعرف ومصادر عقلية هى القياس والاستحسان والمصالح المرسلة والاستصحاب وسد الذرائع .

– دكتور محمد سلام مدكور المدخل للفقه الإسلام الطبعة الأولى ١٩٦٠ ص٢١٦ وما بعدها .

(٤)عبد الوهاب خلاف الشريعة الإسلامية مصدر صالح للتشريع الحديث بحث منشور فى مجلة القانون والاقتصاد كلية الحقوق جامعة القاهرة العدد الأول السنة العاشرة يناير ١٩٤٠ ص٦ .

التى وردت فى كتب الفقهاء اعتماداً على الأدلة الشرعية من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس أو استحسان [١] فقد ترتب على قفل باب الاجتهاد انتقال سلطة التشريع من المجتهدين إلى أولياء الأمر وعلى رأسهم الخليفة أو السلطان.

واقتصر تعبير الشرع الحنيف أو الشريعة الغراء على الأحكام الشرعية الواردة فى كتب الفقهاء وأطلق تعبير القوانين على الأحكام التى يصدر بها تشريعات من ولى الأمر سواء كانت الشريعة هى مصدرها أم كانت مأخوذة من نظم أخرى والتعبير الذى استعمل باللغة التركية هو " قانون نامه " [٢] .

معنى القانون:

إن كلمة القانون يونانية الأصل دخلت إلى العربية عن طريق السريانية وكان استعمالها فى الأصل بمعنى المسطرة ثم صار بمعنى القاعدة ومعنى القانون فى لغة العرب (مقياس كل شئ) ومنه أخذ التعبير العام الذى يطلق على قاعدة كلية إلزامية فيقال قوانين الطبيعة وهكذا [٣].

استعمال كلمة قانون فى كتب الفقه الإسلامى :

إن كلمة قانون لم تستخدم فى الإسلام التقليدى إلا نادراً جداً فكلمتان أخريان حلتا محلها فى العلوم القانونية والدينية هما شريعة وفقه [٤] والشريعة هى طريق المؤمنين ومعرفتها تستمد من حيث الأصل من القانون الموحى به كما عبر عنه فى القرآن وفى أحاديث النبى صلى الله عليه وسلم والفقه هو بحسب الأصل الفهم والشرح والتفسير للشريعة بواسطه الفقهاء إلا أن هاتان الكلمتان (شريعة – وفقه) لم تحفتظا بمعنيهما الأصليين فى التاريخ الإسلامى ولم تبق علاقتهماع دائماً قاصرة على مجرد النص وتفسيره .

---

(١) دكتور فايز محمد حسين التقاء الشرائع القانونية وتقارب القوانين الناشر دار المطبوعات الجامعية إسكندرية ٢٠١٦ ص٢٥٩

(٢) دكتور صوفى حسن أبو طالب تطبيق الشريعة الإسلامية فى البلاد العربية الناشر دار النهضة العربية القاهرة الطبعة الرابعة ٢٠٠٥ص٢٥٥ .

– دكتور صبحى محمصانى فلسفة التشريع فى الإسلام الناشر دار العلم للملايين بيروت الطبعة الخامسة ١٩٨٠ ص١٧ .

(٣) دكتور صبحى محمصانى فلسفة التشريع فى الإسلام مرجع سابق ص١٥ .

(٤) دكتور محمد عبد الهادى الشقنقيرى التشريع الإلهى والتشريع الإنسانى والقانون فى التاريخ القانونى للإسلام .

ترجمة دكتور محمد على الصافورى بحث منشور فى مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة المنوفية المجلد ١١ العدد ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢ ص١٧٩ .

وأصل هذا البحث محاضرة ألقيت فى جمعية تاريخ القانون الفرنسية بباريس فى يناير ١٩٨٠ .

يرى الدكتور محمد عبد الهادى الشقنقيرى [١] أن :

" هناك ظاهرتان ساعدتا على توسيع محتوى الشريعة والفقه وخلقتا نوعاً من التوتر أو الأزمة فى علاقاتهما المتبادلة ببعضهما البعض .

الظاهرة الأولى سببها عدم كفاية قواعد القانون الموحى به لتنظيم المشاكل القانونية التى أنتجتها الحضارة المتنامية للإسلام فى علاقته بالحضارات الأخرى وكان ينبغى اجراء بحوث إنسانية وإيجاد حلول قانونية تتناسب بقدر أو بآخر مع روح الدين الإسلامى فاتسع نطاق الشريعة حتى احتوت على قواعد من أصول دنيوية نفس الشئ حدث بالنسبة للفقه فقد أصبحت للفقيه المسلم أيضاً مهمة البحث عن حلول عادلة ومناسبة قانوناً لقد أصبح الفقيه رجل قانوناً أكثر منه رجل دين .

الظاهرة الثانية والتى خلقت توتراً بين الدينى والدنيوى على أرض الإسلام هى ظاهرة ثقافية أكثر منها عملية فمنذ القرن السابع وفى دمشق بدأ الفكر الإسلامى فى مقارنة نفسه بفقه اليهود والمسيحيين الذين كانوا مشبعين بالثقافة الإغريقية وابتداءً من القرن التاسع (خاصةً) دخل الفكر الإسلامى وبدون أى واسطة فى علاقة مباشرة مع الفكر الإغريقى " .

ومن الآن فصاعداً فإن العرف الرومانى والمفاهيم الإغريقية سيثريان الشريعة والفقه وسيكونان أيضاً أصل المأساة والأزمة الداخلية للفكر القانونى الإسلامى تلك الأزمة التى ظلت علاماتها باقية حتى أيامنا هذه "

والخلاصة أن فقهاء الإسلام يسمون القانون العرفى بـ (قانون السياسه) والسياسة فى اللغة تفيد الإدارة والتدبير .

واصطلاحا هى الأحكام والتصرفات المنظمة للمسائل القضائية والتشريعية والإدارية للمسلمين ضمن ضوابط وشروط الشريعة وتسمى بالسياسة الشرعية لأنها جزء من الشرع الشريف وطبيعى أن مصادرها هى مصادر الشريعة ويشترط فى مشروعيتها ألا تخالف حكماً شرعياً [٢] .

السياسة الشرعية:

السياسة الشرعية هى مجموعة الوسائل التى يتخذها ولاة الأمور فى سبيل تحقيق مصالح الناس وتدبير شؤونهم بما يتفق مع الشريعة وبشرط أن تكون المصالح المراد تحقيقها من المصالح المعتبرة شرعاً.

وقد عرفها البعض بأنها " **الأحكام التى تنظم بها مرافق الدولة وتدبر بها شئون الأمة مع مراعاة أن تكون متفقة مع روح الشريعة نازلةً على أصولها الكلية محققةً أغراضها الاجتماعية ولو لم يدل عليها شئ من النصوص التفصيلية الواردة فى الكتاب أو السنة** " [٣] .

---

(١) دكتور محمد عبد الهادى الشقنقيرى التشريع الإلهى والتشريع الإنسانى والقانون فى التاريخ القانونى للإسلام مرجع سابق ص١٧٩ – ١٨٠ .

(٢)دكتور نجم الدين بيرقدار العثمانيون حضارة وقانون الناشر الدار العربية للموسوعات بيروت الطبعة الأولى ٢٠١٤ ص٣٢٦ .

(٣) الشيخ عبد الرحمن تاج السياسة الشرعية والفقه الإسلامى الناشر دار التأليف القاهرة ١٩٥٣ ص١٠ .

وقيل عنها إنها " **تدبير شؤون الأمة الإسلامية فيما لم يرد فيه نص مجاراة لروح التشريع ومراعاة لمصالح الأمة** " [١] .

وقد عرفها الفقهاء بقولهم " **السياسة ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد وأن لم يضعه الرسول ولا نزل به وحى** " [٢] .

وتستند سلطة ولاة الأمور فى العمل بالسياسة الشرعية إلى قول الله تعالى "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (٥٩)" [٣] .

ويعرف ابن تيمية فى كتابه الحسبة فى الإسلام أولى الأمر بأنهم " **أصحاب الأمر أو ذووه وهم الذين يأمرون الناس وذلك يشترك فيه أهل اليد والأمراء وأهل العلم والكلام** " .

وتختلف السياسة الشرعية عن السياسة الوضعية فالسياسة الوضعية هى مجموعة الأحكام والقواعد التى يضعها أولو الأمر لتدبير شئون الأمة وكان عمادهم فيها العرف والعادة والتجارب [٤] فالسياسة الوضعية هى الأحكام والتدابير التى يجريها ولاة الأمور فى الدولة تحت ضغط المصلحة ومراعاة الواقع الاجتماعى حتى ولو تناقضت هذه الأحكام والتدابير مع الشريعة الإسلامية وخير مثال للسياسة الوضعية فى تاريخ النظام القانونى فى العالم الإسلامى إنه مع مطلع القرن التاسع عشر ومع حركة التقنينات الحديثة فى أوربا وانعكاسها على العالم الإسلامى أصبح مبنى القواعد القانونية فى الدول الإسلامية السياسة الوضعية فى الكثير من النظم والمسائل القانونية والإدارية والسياسية [٥] .

وتتجلى أهمية العمل بالسياسة الشرعية فى أنه بمقتضاها يمكن مسايرة التطورات الاجتماعية والقدرة على الوفاء بمطالب الحياة وتحقيق مصالح الأمة فى كل زمان ومكان على وجه يتفق مع المبادئ العامة للشريعة الإسلامية لأن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان ونظراً لتناهى النصوص وعدم تناهى الوقائع لأنها متجددة ومتغيرة فإن العمل بالسياسة الشرعية إذا روعيت أحكامها بدقة إلى تطبيق نصوص الشريعة على نحو يلاءم ظروف كل

– دكتور محمد كمال إمام نظرية الفقه فى الإسلام مدخل منهجى ١٩٩٢ ص٧٣ .

([١]) الشيخ عبد الرحمن تاج السياسة الشرعية والفقه الإسلامى مرجع سابق ص١٠ .

([٢]) دكتور صوفى حسن أبو طالب تطبيق الشريعة الإسلامية فى البلاد العربية مرجع سابق ص٢٣٥ .

([٣]) القرآن الكريم سورة النساء الآية ٥٩ .

([٤]) الشيخ عبد الرحمن تاج السياسة الشرعية والفقه الإسلامى مرجع سابق ص١١ .

([٥]) دكتور فايز محمد حسين التقاء الشرائع القانونية وتقارب القوانين مرجع سابق ص٢٥٧ .

مجتمع واستنباط التشريعات التى يحتاجها كل مجتمع إسلامى فعلم السياسة الشرعية هو الذى سيمد الفقه الإسلامى بالفعالية والمجتمع بالمشروعية [١]

ويخضع العمل بالسياسية الشرعية لمجموعة القواعد الآتية [٢] :-

(١) أن يكون متفقاً مع روح الشريعة الإسلامية معتمداً على قواعدها الكلية ومبادئها الأساسية .

(٢) ألا يناقض مناقضة حقيقة دليلاً من أدلة الشريعة التفصيلية التى تثبت شريعة عامة للناس فى كل زمان ومكان وفى كل الأحوال إذ لا يجوز العمل بالسياسة الشرعية مع وجود نص لأن لاسياسة من الاجتهاد ولا يصح الاجتهاد مع النص .

(٣) يجب أن تكون غاية الحكم بالسياسة الشرعية تحقيق مصلحة قطعية .

(٤) أن تحقق السياسة الشرعية مصلحة كلية عامة .

(٥) لزوم الاحتياط وقصد العدالة فى تطبيق أحكام السياسة الشرعية .

ولقد استندت حركة التشريع فى الدولة العثمانية إلى قواعد السياسية الشرعية إذ كانت هذه القواعد تؤخذ فى الاعتبار ولكن بداية من القرن التاسع عشر أساء آل عثمان استعمال مبدجأ السياسة الشرعية حتى أنهم استندوا إليه فى إصدار قوانين تتعارض تعارضاً تاماً مع أصول لاشريعة ومن ناحية ثانية أسرفوا فى استخدامه حتى انتهى بهم الأمر إلى اقتباس القوانين الغربية وتطبيقها على العالم الإسلامى[٣].

علاقة القانون بالشريعة فى السياق العثمانى

علينا أن نقرر بدايةً أن الأمر غير واضح فقد كان هناك نوعٌ من التوتر الدائم بين الشريعة والقانون فى الدولة العثمانية وبين أنصار كل منهما [٤] حيث تؤكد دراسة التاريخ السياسى العثمانى أن الدولة العثمانية منذ بدايتها حتى نهايتها كان يوجد بها صراع عميق ودائم بين القيم ومعانى السلطة [٥] أما أنصار القانون فكانوا الموظفين المدنيين فى الإدارة وأما أنصار الشريعة فكانوا العلماء .

([١]) الشيخ عبد الرحمن تاج السياسة الشرعية والفقه الإسلامى مرجع سابق ص١١ – ١٢ .

– دكتور محمد كامل مرسى بك وسيد مصطفى بك أصول القوانين الناشر المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٢٣ ص٣٩

([٢]) دكتور فايز محمد حسين التقاء الشرائع القانونية وتقارب القوانين مرجع سابق ص٢٥٧.

([٣]) دكتور فايز محمد حسين تاريخ القانون المصرى مرجع سابق ص٢٩١ .

([٤]) ريتشارد رب الشريعة والقانون فى العصر العثمانى ترجمة دكتور رضوان السيد بحث منشور فى مجلة الاجتهاد بيروت العدد ٢ سنة ١٩٨٩ ص١٢٩ .

([٥]) دكتور فايز محمد حسين تاريخ القانون المصرى مرجع سابق ص١٢٩ .

وكان نقد العلماء للقانون حتى أواخر القرن السادس عشر وهو كان شئ نادر وإن حدث فإنه لا ينصب على الطبيعة العلمانية للقانون بل بشكل خاص على أنه بدعة داخلة على الأعراف الشرعية وربما عاد إعراض العلماء عن النقد المبدئى لفكرة القانون إلى عدم أهميته مقارنةً بالشريعة فقد كانت الشريعة دعوى شاملة تشمل سائر نواحى الحياة بينما كانت مجالات القانون محدودة وكان اللجوء إليه قليل ولحل مشكلات قليلة [١] .

كان أكثر علماء الدولة العثمانية لا يعرفون شيئاً خارج نطاق الشريعة كما أن الموظفين المدنيين فى الدولة لم يكونوا يملكون التدريب الكافى ولا الاهتمام الكافى بالقضايا الشرعية بحيث يخوض الطرفان نقاشاً مبدئياً حول مفاهيم القانون وعلاقاتها بالشريعة [٢] .

وإذا وضعنا فى الاعتبار أن الدولة العثمانية كانت تعتمد من حيث الأساس على أحكام الشريعة الإسلامية وأن القانون العرفى [٣] ظهر مع تعاقب السنين نتيجةً لمجموعة من الظروف السياسية والقضائية والإدارية فلهذه الأسباب فإن القانون الشرعى والقانون العرفى ليسا كيانين منفصلين متناقضين بل إنهما سارا فى إطار معين من الانسجام [٤] ورغم كل هذا فأن ذلك لا يعنى أن الأحكام الشرعية والقوانين العرفية كانت فى انسجام تام فيما بينها أو أن أسس القوانين العرفية كانت تتفق تماماً مع أحكام الشريعة بل على العكس كان يحدث أن تتعارض تلك الأسس أحياناً مع أحكام الشريعة والمثال على ذلك قانون العقوبات إذ يلاحظ أن الظروف السياسية والاجتماعية التى عاشتها الدولة العثمانية فرضت عليها أن ترفع من حد العقوبات العرفية بشكل لا تجيزه الشريعة الإسلامية [٥] .

بيد أن القانون والشريعة ظلا بشكل عام وفى الأعم الأغلب متناسقين ويكمل أحدهما الآخر طوال القرن الخامس عشر وأكثر عقود القرن السادس عشر [٦] .

([١])ريتشارد رب الشريعة والقانون فى العصر العثمانى مرجع سابق ص١٥٩ .

([٢]) ريتشارد رب الشريعة والقانون فى العصر العثمانى مرجع سابق ص١٥٩ .

([٣]) القانون العرفى هو القانون الذى يتشكل من احكام وفرمانات السلطان إلى جانب القانون الشرعى وكان يطلق عليه أسماء مثل العرف المنيف وعندما يذكر القانون العرفى لا يجب أن نتصور أنه يعتمد على العادات والتقاليد والأعراف كما يوحى به الاسم للوهلة الأولى صحيح أنهم راعوا العرف والعادات إلا أن المقصود بالقانون العرفى هو فرمانات السلاطين وأوامرهم .

([٤]) دكتور أكمل الدين إحسان أوغلى الدولة العثمانية تاريخ وحضارة المجلد الأول ترجمة صالح سعداوى الناشر مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الإسلامية باستانبول "أرسيكا" ١٩٩٩ ص٤٤٥ .

([٥]) دكتور أكمل الدين إحسان أوغلى الدولة العثمانية تاريخ وحضارة المجلد الأول مرجع سابق ص٤٤٩ .

– فى عهد السلطان بايزيد والسلطان سليمان القانونى كان يطبق قانون للجنايات يقضى بقطع العضو التناسلى لمن اعتدى على العرض .

([٦]) ريتشارد رب الشريعة والقانون فى العصر العثمانى مرجع سابق ص١٦٠ .

يرى ريتشارد رب " **إن العلاقة بين القانون والشريعة فى الدولة العثمانية مرت بمرحلتين :**
الأولى : مرحلة تراجع نفوذ القانون والاستغناء التدريجى عنه لصالح الشريعة وهى مرحلة تسارعت وتيرتها بعد أيام سليمان مباشرةً بحيث أمكن ان نقرأ فى فرمان أصدره السلطان مصطفى الثانى عام ١٦٩٦ ما يلى " إنه لأمر مستنكر ومكروه الخلط بين مفهومى الشريعة والقانون ووضعهما فى المنزلة نفسها لذا ففى كل الفرمانات والمراسيم ينبغى أن يكون التأصيل على الشريعة المطهرة ..... وينبغى الحذر من وضع الشريعة والقانون فى المنزلة نفسها ..... " [١].

لمصطلح قانون فى المجال العثمانى ارتباطاته المتعددة بيد أنه يعنى بشكل عام الأحكام المدنية الصادرة عن الدولة خارج نطاق الشريعة (والفقه) وليس القانون بهذا المعنى من الناحيتين النظرية والعلمية ابتداعاً عثمانياً لكن العثمانيين فى هذا المجال كما فى مجالات إدارية أخرى مضوا بعيداً فى استغلال إمكانيات القانون أكثر مما فعلته أية دولة إسلامية من قبل [٢] .

كان بوسع السلطان العثمانى إن يصدر أنظمة وقوانين بمبادرته الشخصية وكانت القوانين المستقلة عن الشريعة والتى اشتهرت بهذا الاسم (قانون Kanun) تعتمد على المبادئ العقلية لا الدينية وتتعلق بمجالى القانون العام والقانون الإدارى [٣] .

إذن فإن المصدر الوحيد للقانون كان الإرادة السلطانية التى تعبر عن نفسها من خلال مناشير ومراسيم ولا شك أن كثيراً من المراسيم هى فى الأصل حلول لمشكلات طارئة لكن القانون يمكن من جهة ثانية أن يأتى بخطوة من السلطان دونما مشكلات طارئة [٤] .

يرى ريتشارد رب أن القوانين الصادرة من السلاطين العثمانيين كانت تقع فى ثلاث مجالات رئيسية هى[٥]:-

المجال الأول : وهو مجال كان معتبراً بشكل عام أيام العثمانيين على الأقل أنه واقع خارج سلطة الشريعة فقد كان بوسع السلطان فيه أن يشترع من أجل المصلحة العامة وهذا المجال هو تنظيم المحاكم والجيش وضرائب الأرض الزراعية وعلاقات الأفراد بالدولة .

المجال الثانى : هو مجال الجنايات أو القانون الجنائى وكانت هذه أقل استقلالاً عن الشريعة من قبل لكن تصرفات السلاطين فى هذا المجال اعتبرت أحياناص ضرورية من

---

(١) ريتشارد رب الشريعة والقانون فى العصر العثمانى مرجع سابق ص١٦٢ .
(٢) ريتشارد رب الشريعة والقانون فى العصر العثمانى مرجع سابق ص١٥٣ .
(٣) دكتور خليل أينا لجيك تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ترجمة محمد محمد الأرناؤوط الناشر دار المدار الإسلامي بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠٢ ص١١١ .
(٤) ريتشارد رب الشريعة والقانون فى العصر العثمانى مرجع سابق ص١٥٦ .
(٥) ريتشارد رب الشريعة والقانون فى العصر العثمانى مرجع سابق ص١٥٤-١٥٥ .

أجل الأمن والمصلحة العامة بسبب الزيادة فى الجرائم التى لم تعد تمكن مكافحتها (بسيف لسان حراس الشريعة) وصار ضرورياً أن تكافح (بلسان سيف السلطان المصلت بأشد العقاب) أى عن طريق الجيش أو (أرباب السيوف) وتفهم من مصادر أخرى ان من أغراض تدخل السلطان هنا حماية الرعايا من مظالم بعض أرباب المناصب والنفوذ .

المجال الثالث : ما يزال دخوله موضع أخذ ورد ونعنى به المسائل والقضايا التى تختلف الاجتهادات بشأنها بين الفقهاء والعلماء ضمن نطاق الشريعة وبتدخل السلطان من أجل الائتلاف بين النظرية والتطبيق أو لمنع الانقسام داخل الجماعة وأوضح امر السلاطين القضاة باتباع المذهب الحنفى فى أقضيتهم ولقد كان معروفاً من قبل تدخل السلطان لصالح رأى معين فى مسألة معينة بيد أن غير المعروف من قبل الإصرار فى كل الحالات على المذهب الحنفى .

الدولة العثمانية والمذهب الحنفى

كان واقع الحال فى بداية عهد الدولة العثمانية هو تعدد المذاهب وفشل تدوين أى مذهب من المذاهب رغم وجود بعض المحاولات وكون العثمانيين من أتباع المذهب الحنفى فكانوا يعينون شيخ الإسلام من الحنفية وكان هذا يصدر الفتاوى وفق مذهبه .

كان لمؤسسة شيخ الإسلام دور كبير فى تجديد التفكير الفقهى وتطبيقاته العملية فى عهد الدولة العثمانية وأثر بالغ فى الحركة الفكرية الدينية وفى تثبيت الفقه الحنفى وكانت كتب الفتاوى على الأغلب تدون على شكل سؤال وجواب وترتب على شكل أبواب فقهية وكان لفقهاء الحنفية السبق فى ذلك وقد أكد هذه الفكرة ابن خلدون [1] عندما أشار إلى تأثير التطور الاجتماعى على القانون وذلك عندما ذكر أن أسباب انتشار بعض المذاهب الفقهية فى بيئات معينة يعود إلى مسألة التكيف بين المذهب والبيئة التى نشأ فيها وهذا ما حدث للمذهب الحنفى فقد اكتسب خبرة كبيرة فى مجال القضاء والمالية والسياسة والإدارة[2] .

وقد تأكدت سيادة المذهب الحنفى فى الدولة العثمانية فى عهد السلطان سليم الأول الذى أصدر فرماناً يعلن فيه أن المذهب الحنفى هو مذهب الدولة الرسمى الإلزامى فى أمور القضاء

([1]) هو عبد الرحمن بن محمد ولى الدين الحضرمى الإشبيلى أصله إشبيلية ولكن مولده ومنشأه بتونس كان فيلسوفاً ومؤرخاً وعالم اجتماع توجه إلى مصر فأكرمه السلطان برقوق وولى فيها قضاء المالكية وتوفى فجأةً فى القاهرة ٨٠٨ هـ / ١٤٠٦ م واشتهر بكتابه (المقدمة) .

([2]) أورهان صادق جانبولات قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفى مرجع سابق ص٢٠-٢١ .

والفتيا [١] وهكذا أصبح شيخ الإسلام وجميع المفتين والقضاء يفتون ويحكمون وفاقاً لهذا المذهب فى الدولة العثمانية وكذلك فى جميع الولايات التابعة للدولة العثمانية [٢] ولكن الناس تركوا على مذاهبهم فى أمور العبادات عملاً بحرية العقيدة التى أقرتها الدولة العثمانية حتى لاتباع الأديان الأخرى [٣] .

وهكذا كان تبنى المذهب الواحد الإلزامى فى جميع البلاد العربية والعثمانية خطوة جديدة جريئة فى تاريخ التشريع الإسلامى وكانت المرحلة الضرورية الأولى فى طريق التقنين [٤] .

أسباب اعتماد مذهب أبى حنيفة مذهباً رسمياً للدولة العثمانية :

أقر الاجتهاد الفقهى لولى الأمر حق التزام مذهب معين مذهباً رسمياً وترجيح رأى من الآراء ضمن المذهب الرسمى على غيره بل وإصدار أمر إلى المحاكم للعمل بالرأى فى مذهب آخر رعاية لتغير الأزمان أو المصلحة العامة [٥].

وهناك عدة أسباب جعلت الدولة تلتزم مذهب أبى حنيفة وهى [٦] :

– أن العلماء الذين اتصلوا بالدول العثمانية فى بداية نشاتها كانوا من الحنفية وهذا أدى غالباً لاختيارهم مذهب أبي حنيفة وفى نفس الوقت كان العلماء الذين توجهوا إلى خارج الدولة لطلب العلم قد أتموا دراستهم على أيدى علماء الحنفية .

---

(١) دكتور أحمد أق كوندز و دكتور سعيد أوزتورك الدولة العثمانية المجهولة الناشر وقف البحوث العثمانية استانبول ٢٠٠٨ ص٥٧٧ .

(٢) اتبعت هذه الطريقة فى مصر أيضاً فمنذ الوجود العثمانى فى مصر أبطل نظام القضاة الأربعة وكان قاضى عسكر مصر يحكم وفاقاً للمذاهب الأربعة فقد كانت الصدارة للمذهب الحنفى ثم فى أوائل عهد محمد على باشا أصدر السلطان فرماناً بتخصيص القضاء والافتاء بمذهب أبى حنيفة .

– محمود محمد عرنوس تاريخ القضاء في الاسلام الناشر المطبعة المصرية الاهلية الحديثة بالقاهرة ١٩٣٤ ص١٠٧–١٠٨ .

(٣) دكتور صبحى محمصانى الأوضاع التشريعية فى الدول العربية ماضيها وحاضرها مرجع سابق ص١٦٣ .

(٤) دكتور صبحى محمصانى الأوضاع التشريعية فى الدول العربية ماضيها وحاضرها مرجع سابق ص١٦٣ .

(٥) أورهان صادق جانبولات قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفى مرجع سابق ص٣٥ .

– دكتور أحمد أق كوندوز ودكتور سعيد أوزتورك الدولة العثمانية المجهولة مرجع سابق ص٥٧٦ .

– دكتور نجم الدين بيرقدار العثمانيون حضارة وقانون مرجع سابق ص٣٥٦ .

(٦) دكتور أكمل الدين إحسان أوغلى الدولة العثمانية تاريخ وحضارة المجلد الأول مرجع سابق ص٤٧٣ .

– أورهان صادق جانبولات قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفى مرجع سابق ص٤٠ – ٤١ .

– كانت مصادر المفتين والقضاة من كتب متأخرى الحنفية وفى الدرجة الأولى علماء ما وراء النهر كانت تشكل مرجعاً أساسياً لعلماء الدولة العثمانية هذا بالإضافة إلى التزامهم مذهب أبى حنيفة فى الفتوى والقضاء أيضاً .

– العلاقة التاريخية والعلمية والثقافية الوثيقة بين السلاجقة والدولة العثمانية فقد كان السلاجقة يختارون القضاة فى الغالب من المذهب الحنفى وقد ورثت الدولة العثمانية هذا الإرث .

– كان أغلبية مجتمع الأناضول على مذهب أبى حنيفة وبطبيعة الحال قد يكون هذا عاملاً مهماً لاختيار هذا المذهب .

– إن مذهب أبى حنيفة منذ أن تولى أبو يوسف مقام قاضى القضاة اكتسب خبرة كبيرة فى مستوى القضاء والإدارة والمعاملات المالية فى الدولة مما جعله مذهباً مؤهلاً وجاهزاً لكى تتبناه الدولة العثمانية .

كان المذهب الحنفى أكبر حظاً من جميع المذاهب الأخرى فى الانتشار فقد كان المذهب الغالب فى العراق أيام العباسيين لإيثارهم إياه فى القضاء وكان مذهب الدولة العثمانية الرسمى وعنه أخذت ودونت مجلة الأحكام العدلية وكان مذهب الإمارة فى تونس قبل الغائها وهو لا يزال اليوم مذهب الدولة فى الفتيا والقضاء الشرعى فى البلاد التى خضعت للحكم العثمانى كمصر وسوريا ولبنان والأردن والعراق والمذهب الغالب فى مسائل العبادات على سكان تركيا وبعض البلاد التى خضعت لحكمها مثل مسلمى ألبانيا والبلقان وكذلك هو المذهب الغالب فى أفغانستان وباكستان وبنجلاديش وتركستان وآسيا الوسطى وعند مسلمى الهند والصين وله أتباع فى كثير من البلدان الأخرى ويؤلف أتباعه أكثر من ثلث المسلمين فى العالم [1] .

ثانياً : مصادر القوانين العثمانية

حتى تاريخ ظهور مجلة الأحكام العدلية لم تكن هناك محاولات رسمية للتدوين فى الشريعة الإسلامية ولا شك أن عدم وجود حركة تدوين رسمية فى مراحل نشوء الشريعة الإسلامية والآونه التى كثرت فيها أعمال الاجتهاد كان له أثر إيجابى على تطور الشريعة الإسلامية فقد كان من شأن أى حركة للتدوين فى المراحل الأولى ان تعوق إلى حد كبير تطورها غير أنهم بدأوا يشعرون بالحاجة إلى حركة تدوين فى العهود التالية بسبب الفوائد العملية التى يمكن أن تحققها حركة التقنين .

وعدم وجود حركة تدوين رسمية فى تاريخ الشريعة الإسلامية وما يرتبط بها من عدم وجود مصدر لقوانين ذات سريان رسمى لا يعنى أن القضاة كانوا يعانون كثيراً فى الوصول إلى الأحكام الشرعية التى يطلبونها على مدى تاريخ التشريع الإسلامى والعثمانى بل على العكس

([1]) دكتور صبحى محمصانى فلسفة التشريع فى الإسلام مرجع سابق ص٥٢ .

كانت هناك دائماً أمام القضاة مصادر للمعلومات يمكنهم الاستعانة بها بسهولة سواء أكان فى مجال الحقوق الشرعية أم فى مجال الحقوق العرفية ويمكن إجمال المصادر الشرعية التى هى بمثابة المراجع للقضاء العثمانى على النحو التالى [١] :

(١) كتب الفقه الحنفى

(٢) مجاميع الفتاوى .

(٣) القانوننامات .

(٤) سجلات المحاكم الشرعية .

(١) كتب الفقه الحنفى :

وهى مصادر الفقه الحنفى التى يجرى تدريس أغلبها فى المدارس للطلاب فى مجال الشريعة الإسلامية وتشكل فى الوقت نفسه عوناً للقضاة فى الحصول على الأحكام التى يصدرونها فى المحاكم ويمكن اعتبارها من هذه الناحية نشاطاً خاصاً فى التدوين ويأتى فى مقدمة هذه الكتب حتى عهد السلطان محمد الفاتح كتاب (الهداية للمرغيانى) وكتاب (كنز الدقائق لأبى البركات النسفى) و(المختصر لأحمد بن محمد أقدورى) وكتاب (الوقاية لتاج الشريعة لمحمود المحبوبى) [٢]

وابتداءً من عهد السلطان الفاتح قام المنلاخسرو (محمد بن فراموز بن على) بوضع شرح على كتابه المعروف باسم غرر الأحكام سماه (درر الحكام فى شرح غرر الأحكام) وهو الذى يعرف اختصاراً باسم الدرر وهو من أكثر الكتب التى كان يستعين بها القضاة فى المحاكم العثمانية [٣] وابتداءً من عهد السلطان سليمان القانونى أخذ (كتاب ملتقى الأبحر لإبراهيم الحلبى) مكان كتاب الدرر وهذا الكتاب الصغير الحجم السهل الاستعمال قد انتشر بين الناس إلى حد أن القضاة شرعوا منذ ذلك يصدرون أحكامهم استناداً عليه دائماً [٤] ولهذا السبب فقد كان يعد مصنف (الدرر) و(الملتقى) القانون المدنى للدولة العثمانية [٥] .

---

(١) دكتور صبحى محمصانى فلسفة التشريع فى الإسلام مرجع سابق ص٥٠ .

(٢) دكتور أكمل الدين إحسان أوغلى الدولة العثمانية تاريخ وحضارة المجلد الأول مرجع سابق ص٤٦٠ .

(٣) دكتور بدر جاسم اليعقوب تأثر تشريعات دول الخليج العربى والجزيرة العربية بتشريعات ونظم الدولة العثمانية بحث منشور فى مجلة الخليج العربى جامعة البصرة المجلد الحادى والعشرون العدد ٢ لسنة١٩٨٩ ص٤٢ .

(٤) دكتور صبحى محمصانى الأوضاع التشريعية فى الدول العربية ماضيها وحاضرها مرجع سابق ص١٦٨ .

(٥) دكتور أكمل الدين إحسان أوغلى الدولة العثمانية تاريخ وحضارة المجلد الأول مرجع سابق ص٤٦٠ .

ولقد استخدم دوسون المعروف بكتابه الذى ألفه عن الحضارة العثمانية كلمة Code وهو يتحدث عن هذين الكتابين وهو ما يدل على مدى ما حظيا به من شهرة [١] وهنا نقطة مهمة نريد أن نوضحها وهى أن كتاب " الملتقى " بأمر من السلطان محمد الرابع (١٦٤٨ – ١٦٨٧) قد أصبح مرجعاً قانونياً رسمياً لأول مرة فى الدولة العثمانية ومن البديهى أن يكون هذا المرجع القانونى لا يحوى غير الأحكام الشرعية زد على ذلك أن السجلات الشرعية التى هى قيود لقرارات المحاكم تبرهن على تنفيذ وتطبيق الأحكام الشرعية الواردة فى هذا الكتاب وأمثاله من كتب الفقه [٢] كما كان كتاب (السياسة الشرعية) لده ده أفندى هو الأساس فى العتقوبات التعزيزية فى القانون العثمانى العام [٣] .

(٢) مجاميع الفتاوى:

وهى مصدر المعلومات الذى يستعين به القضاة فى علمهم ويجرى إعدادها بطريقة السؤال والجواب فتصاغ المسألة على شكل سؤال ويكون الجواب عليها قاطعاً [٤] ونظراً لأنها تتعرض لأكثر المشاكل شيوعاً وتقدم لها الرأى الراجح فى المذهب الحنفى فقد كانت تلك المجاميع هى المصدر الذى طالما رجع إليه القضاة [٥] لكى يتأكدوا من صحة الأحكام التى يصدرونها ولعل ذلك هو الذى ساعد على زيادة الاعتماد على مجاميع الفتاوى وزاد من انتشارها على امتداد تاريخ التشريع الإسلامى والقضاء العثمانى [٦] .

ونذكر من بين هذه المجاميع بوجه خاص [٧] :

– فتاوى أبى السعود أفندى .

– فتاوى ابن كمال باشا .

---

(١) دكتور أحمد آق كوندز ودكتور سعيد أوزتورك الدولة العثمانية المجهولة مرجع سابق ص٥٧٤ .

(٢) دكتور أكمل الدين إحسان أوغلى الدولة العثمانية تاريخ وحضارة المجلد الأول مرجع سابق ص٤٠ .

(٣) دكتور ماجدة مخلوف القانون الإدارى لولاية مصر فى العهد العثمانى الناشر دار الافاق العربية بالقاهرة الطبعة الأولى ٢٠٠٨ ص٣٧ .

(٤) دكتور أورهان صادق جانبولات مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية الناشر المعهد العالي للفكر الإسلامي الأردن ٢٠١٤ ص٥٦٥ .

(٥) أكرم كيدو مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية ترجمة الدكتور هاشم الأيوبي الناشر جروس بريس الطبعة الأولى ١٩٩٢ ص٩٨ .

– ريتشارد رب الشريعة والقانون فى العصر العثمانى مرجع سابق ص١٦٥ .

(٦) دكتور أكمل الدين إحسان أوغلى الدولة العثمانية تاريخ وحضارة المجلد الأول مرجع سابق ص٤٩١ .

(٧) دكتورة ماجدة مخلوف القانون الإدارى لولاية مصر فى العهد العثمانى مرجع سابق ص٣٧ .

- فتاوى يحيى أفندى (زكريا زاده يحيى أفندى) .
- وفتاوى الأنقروى (محمد أفندى الأنقروى) .
- فتاوى فيضية (فيض الله أفندى) .

(٣) القانوننامات:

وهى مصدر هام من مصادر المعلومات والتشريعات السارية المفعول فى الحقوق العثمانية فهى تجمع بين دفتيها القوانين التى فرضها السلاطين فى مجال الحقوق العرفية بوجه خاص **وتنقسم من حيث الأساس إلى ثلاثة أقسام** [١] :

القسم الأول : وهو القانوننامات التى تحتوى أحكاماً فى موضوع بعينه وهذه القوانين التى صدرت على شكل فرمانات ومراسيم .

القسم الثانى : وهو قوانين الولاية التى تجمع قوانين الأراضى والضرائب الجارية فى مختلف الولايات فقد كانت هذه القانوننامات هى التى تضم الأحكام السارية فى منطقة معينة ولا سيما الأحكام المتعلقة بالأراضى والضرائب فيها فقد كان لكل ولاية نسختان من تلك القانوننامة تحفظ إحداهما فى المنطقة المعينة بينما تحفظ الثانية فى إستانبول .

ويمكن أن يضف إلى القسم مجموعة أخرى من القانوننامات التى كانت تتعلق بفئة معينة من الناس مثل قانون الإنكشارية .

القسم الثالث : هو القانوننامات العامة التى تضم الأحكام الجارية فى كافة أراضى الإمبراطورية مثل قانون نامه محمد الفاتح والسلطان بايزيد والسلطان سليم الأول والسلطان سليمان القانونى وكانت تضم كافة الأحكام المعمول بها ولا سيما ما يتعلق بمجال العقوبات والأراضى والضرائب [٢] ولا شك أن القانوننامات كانت مصدراً مهماً يعتمد عليه القضاة فى تطبيق التشريعات ولا سيما فى مجال العقوبات والأراضى والضرائب ولهذا السبب كانت ترسل إلى القضاة أينما كانوا لتكون تحت أيديهم عند إصدار الأحكام كما كان القضاة بين الحين والآخر يعيدون إرسال تلك القانوننامات إلى العاصمة (إستانبول) لإضافة التغييرات التى تطرأ على القوانين والأحكام أو لإدخال تعديلات وتصحيحات بل كانت تقدم هذه القانوننامات لمن

---

(١) دكتور أكمل الدين إحسان أوغلى الدولة العثمانية تاريخ وحضارة المجلد الأول مرجع سابق ص٤٩٢ .

(٢) دكتورة ماجدة مخلوف القانون الإدارى لولاية مصر فى العهد العثمانى مرجع سابق ص٣٤ .

يطلبها من الأهالى لقاء أثمان معينة فقد كانت هذه القوانين تضمن سيادة القانون [١] .

(٤) دفاتر السجلات الشرعية :

وهى الدفاتر التى تسجل فيها كافة المعاملات والاجراءات التى تجرى فى المحكمة ففى العهد العثمانى كان القاضى يسجل فى مقدمة السجلات الدعاوى الشرعية الى ترفع إلى المحكمة وكان يسجل فى آخرها ما كان يرد إليه من أوامر وأحكام ومكاتبات بينه وبين بعض رجال الحكم والإدارة وكان العمل بالسجلات قد بدأ منذ زمن مبكر وفى مصر خاصةً وقد جرت الدولة العثمانية هى الأخرى على إمساك سجلات لمحاكمها [٢] .

قواعد العقاب فى القوانين العثمانية وموقعها من الأحكام الشرعية

تضمنت مقدمة القوانين العثمانية ما يعبر عن فلسفة هذه القوانين وهو العدل فى تطبيق القانون[٣] **وأهم الأسس التى يراعيها القانون العثمانى هى** [٤] :

(١) التناسب بين الخطأ والعقوبة .

(٢) مضاعفة العقاب فى حال الإصرار على الخطأ وتكراره .

(٣) عدم الاعتداء على الرعايا أو ابتزازهم بسيف السلطة .

(٤) ألا يتبع الوالى هواه فى عزل أحد دون سبب .

(٥) عدم أخذ الأموال من أحد بغير وجه حق .

(٦) الغاء ما يخالف الشرع .

(٧) منع القتل بغير وجه شرعى .

(٨) البينة على من ادعى .

(٩) العبد يعاقب بنصف ما يعاقب به الحر .

---

(١) دكتور أكمل الدين إحسان أوغلى الدولة العثمانية تاريخ وحضارة المجلد الأول مرجع سابق ص٤٩٣ .

(٢) دكتور خليل ساحلي أوغلي قانون نامة آل عثمان بحث منشور في كتاب من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني الناشر مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول ((إرسيكا)) سنة ٢٠٠٠ ص١٩٠ .

(٣) فقد ورد فى قانون نامه السلطان سليمان (لا يشذ عنه شريف ولا وضيع ولا دنئ ولا رفيع فمن يقترف ذنباً مذكوراً يعاقب عليه بما ينص عليه القانون) .

– كما ورد فى مقدمة قانون نامه مصر (كل من يرتكب أياً من الجرائم المذكورة شريفاً كان أو غنياً وضعياً كان أو دنياً من الرعية أو الفرسان يعاقب بالعقوبة الموضوعة لها ويعاقب تعزيزاً) .

(٤) دكتورة ماجدة مخلوف القانون الإدارى لولاية مصر فى العهد العثمانى مرجع سابق ص٥٧ .

(١٠) مراعاة حال المذنب ومكانته .

القائمون على تنفيذ القوانين العثمانية :

فى النظام القانونى العثمانى يسمى ممثلو الشريعة مثل القاضى والمفتى والمدرس " بأهل الشرع " والإداريون المنفذون للقرارات القانونية " بأهل العرف " وقد أنيطت المحاكمة القضائية فى الدولة العثمانية (بالقاضى حصراً) وذلك لاجتناب الازدواجية القضائية التى يدعى وجودها فى الدول الإسلامية الأخرى فالقاضى مخول حصراً بصلاحية المحاكمة وإصدار القرارات بموجب الأحكام الفقهية أو القوانين العرفية أما تنفيذهذه القرارات فأنيطت " بأهل العرف " [١] .

قوانين نامه الدولة العثمانية

أبدعت الدولة العثمانية فى وضع قوانين نامة وتنظيمها هذه القوانين التى انبثقت من الشريعة الإسلامية ومقاصدها وأصول التشريع والسياسة الشرعية التى أعطت صلاحيات واسعة لولى الأمر فى سن التشريعات فقد وضعت هذه القوانين لحل المشكلات التى سادت المجتمعات ولرفع الظلم عن الرعية فقد وضعت نصوص هذه القوانين من قبل علماء الدولة العثمانية كما أنها لم توضع عبثاً دون تطبيق بل إنها طبقت على أرض الواقع .

ماهية قانون نامه

قانون – نامه لغة :

هو مصطلح يتكون من كلمتين : قانون ونامه

فالأولى هى كلمة يونانية مشتقة من Kanun وهناك من يقول أنها كلمة فارسية تعنى مقياس كل شئ أما نامة فهى كلمة فارسية تعنى الكتاب أو الورقة أو الرسالة ولذلك فكلمة قانون نامه تعنى ورقة القانون أو لائحة القانون [٢] أى باختصار مجموعة النصوص القانونية .

قانون نامة اصطلاحاً :

هو مجموعة النصوص والكتب التى تجمع بعض النظم أو القوانين المعمول بها فى الدولة العثمانية [٣] فقانون نامه تعنى مجموعة من قوانين السلاطين العثمانيين وهى أنواع كثيرة منها مجموعة تحوى فرمانات متعلقة بشؤون مختلفة لا يجمع بينها موضوع واحد ومنها ما يجمع

---

(١) دكتور أحمد آق كوندوز والدكتور سعيد أوزتورك الدولة العثمانية المجهولة مرجع سابق ص٥٩٣ .

(٢) دكتور نجم الدين بيرقدار العثمانيون حضارة وقانون مرجع سابق ص٤٤٦ .

(٣) خليل ساحلى أوغلى من تاريخ الأقطار العربية فى العهد العثمانى مرجع سابق ص٥٢٩ .

قوانين خاصة فى موضوع واحد مثل التيمار أو الأرض ومنها قوانين فى الأصل محلية تخص سنجقاً من سناجق الدولة يجمعها مجلد واحد بشرط أن يبقى قانون كل سنجق مستقلاً بنفسه [1] .

أولاً : التاريخ القانونى لحركة تقنين قوانين نامة العثمانية

لقد وضعت القوانين فى الدولة العثمانية حسب الحاجة إليها منذ إن كانت إمارة صغيرة وحتى أصبحت إمبراطورية كبيرة وقد مرت القوانين العثمانية بسلسلة طويلة من التطور نستطيع تقسيمها فى هذه الفترة إلى:

قوانين نامة قبل السلطان محمد الفاتح :

تبدأ هذه المرحلة من عهد السلطان عثمان الغازى إلى عهد السلطان محمد الفاتح (١٣٠٠-١٤٥١م) كان العثمانيون فى هذه المرحلة من أهل الثغور وكانوا يعيشون فى المناطق الواقعة على الحدود مع البيزنطيين واعتمدت الدولة فى هذه الفترة على الغنائم والجزية وضريبة السوق أو ما يسمى (باج) [2] . وهى وجه من وجوه الضريبة الجمركية تأخذ من التجار الذين يأتون ببضائعهم إلى السوق لبيعها وقد سن عثمان الغازى هذه الضريبة كحكم قانونى بعد استشارته العلماء وكذلك سن الضريبة العائدة من توزيع الأراضى تيمارية [3] وقد سن أيضاً

---

(١) خليل ساحلى أوغلى من تاريخ الأقطار العربية فى العهد العثمانى مرجع سابق ص٥٢٩ .

- وعلى حسب ما ذهب إليه كل من " أحمد آق قندوز " و" سعيد أوزتورك " فإنه يوجد تقريباً ٧٠٠ قانون نامة ترجع بعضها إلى قوانين سابقة عن الدولة العثمانية لكن أكثرها ترجع إلى السلاطين العثمانيين وإلى سليمان القانونى خاصةً

- دكتور أحمد آق كوندوز ودكتور سعيد أوزتورك الدولة العثمانية المجهولة مرجع سابق ص٥٨٧ .

(٢) باج : كلمة فارسية مستخدامة فى اللغة التركية ومعناها رسوم المبيعات والرسوم المدفوعة أو الهدايا المقدمة من أفراد الشعب إلى الحاكم أو السلطان وقد وردت الكلمة فى قانون نامه محمد الفاتح بمعنى رسوم المبيعات ويذكر أن أول من وضع هذه الضريبة من العثمانيين عثمان بك الأول حيث فرض آقجين اثنتين على كل حمل من المبيعات فى سوق قارا حصار .

- يراجع دكتور سهيل صابان المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية الناشر مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض ٢٠٠٠ ص٥٠ .

(٣) تيمار : كل أرض تمنح لشخص أو أكثر مشتركاً بشروط خاصة مقابل وظيفة معينة وتقل وارداتها السنوية عن عشرين ألف أقجه وكان يسمى فى الفترة التى سبقت الحكم العثمانى بنظام الإقطاع .

وقد انقسمت الأراضى الإقطاعية فى الدولة العثمانية إلى ثلاثة :١- تيمار ٢- زعامت ٣- خاص

وقد جرى الغاء نظام التيمار رسمياً فى ١٨٣١م وإن كان قد تلاشى فى الواقع قبل ذلك .

قانوناً يستفاد بموجبه أبناء صاحب التيمار بعد موته [١] وقد أقر باتباع هذه الأحكام المتفرقة التى سنها ويمكن أن تعد هذه الفترة بداية تنظيم القوانين العرفية للدولة العثمانية فقد ظهرت القوانين العرفية مع ظهور الدولة [٢].

وهذه الجهود التى بدأ بها عثمان غازى استمر بها السلطان أورهان (أورخان) وهو أول من لقب بالسلطان وفى عهده ترسخت فكرة المؤسسات العلمية والإدارية والعسكرية وبناءً على وصية أبيه بمصاحبة العلماء واستشارتهم [٣] . شكل مجلساً إدارياً مثل مجلس الشورى من العلماء ليستفيد من آرائهم فى إدارة الدولة واتخذ وزير وقضاة عسكر كلهم من العلماء الأجلاء وبنى أول مدرسة فى سلطنته وعين فيها نخبة من علماء عصره مثل داود القيصرى وتاج الدين الكردى وعلاء الدين الأسود وقد عين أخاه علاء الدين وزيراً وأمره بوضع الشرائع وسن النظامات على ما يلائم طبائع العباد [٤] .

وهذه القوانين كانت فى مسائل مختلفة مثل قوانين الضرائب والأراضى والمؤسسات والجيش لكنها بقيت متفرقة فى الكتب [٥] . وفى عهد السلطان مراد الاول اتسعت حدود الدولة وازدادت الأراضى التيمارية فأجريت تعديلات مهمة فى التشريع ووضعت القوانين المتعلقة بتنظيم شؤون العسكر والغنائم وأسست المؤسسات العلمية والاجتماعية واستمر هذا الحال فى عهد السلطان بايزيد الأول الذى لم تدون فى عهده مجموعات قانونية بصيغة مستقلة باستثناء بعض القوانين المتفرقة المتعلقة ببعض المسائل القانونية المتصلة بأمور القضاء [٦].

وقد أدى هذا الالغاء إلى حرمان الدولة فى أوائل القرن التاسع عشر من وجود صفوة تركية مسلمة بإمكانها التصدى للبرجوازية التجارية والزراعية المسيحية فى البلقان التى كانت تروج للاتجاهات القومية وقد احتاجت الدولة إلى قرن آخر لكى تكون فى يدها صفوة بديلة .

– دكتور سهيل صابان المعجم الموسوعى للمصطلحات العثمانية التاريخية مرجع سابق ص٧٦ .

– دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى في أصول التاريخ العثماني الناشر دار الشروق القاهرة الطبعة الثانية ١٩٨٦ص١٩١ .

(١) دكتور نجم الدين بيرقدار العثمانيون حضارة وقانون مرجع سابق ص٣٠٠ .

(٢) دكتور أكمل الدين إحسان أوغلى الدولة العثمانية تاريخ وحضارة المجلد الأول مرجع سابق ص٤٣٧ .

(٣) جدير بالذكر أنه من بداية الدولة العثمانية إلى بداية التنظيمات كان السلاطين العثمانيون لحرصهم على تطبيق الشريعة الإسلامية يستفتون العلماء ويستندون إلى القواعد الفقهية فى تدبير شؤون الدولة ولا تعد الفتاوى حكماً إلا بعد مصادقة السلطان عليها وحينها تكتسب الصفة الرسمية ويصبح الواجب إتباعها .

(٤) عزتلو يوسف بك أصاف تاريخ سلاطين بني عثمان الناشر مكتبة مدبولي بالقاهرة الطبعة الأولى ١٩٩٥ ص٣٣-٣٤ .

(٥) أورهان صادق جانبولات قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفى مرجع سابق ص٥٢ .

(٦) دكتور نجم الدين بيرقدار العثمانيون حضارة وقانون مرجع سابق ص٣٠١ .

قوانين نامة فى عهد السلطان محمد الفاتح :

شعر السلطان محمد الفاتح بضرورة وضع القوانين للمؤسسات وإدارة الدولة بعد اتساع حدود الدولة وفتح القسطنطينية خاصةً ويتضح لنا ذلك من خلال مقدمة قانون نامه الذى وضع فى عصره فقد أمر محمد بن مصطفى المعروف بـ (ليث زادة التوقيعى) [١] أن يجمع القوانين المتفرقة الباقية من آبائه وأجداده ويرتبها وقد امتثل لذلك تنفيذاً لأمر السلطان حيث يقول ليث فى المقدمة " **فقام العبد الذليل بناءً على الفرمان الجليل ينظم وإنشاء قانون نامة بلسان بليغ خال من التكليف والتصنيع ليفهمه الجميع فتدبر وكتبه على لسان السلطان الموقر ورتبه على ثلاث أبواب ....** " [٢] .

فقد كان دافع السلطان محمد الفاتح فى سن قانون نامة تنظيم علاقة السكان غير المسلمين بالدولة التى تحكمهم وعلاقتهم بجيرانهم من المسلمين سواء التابعين للدولة العثمانية أو غيرهم وذلك حتى يسود الأمن والعدل والمساواة بين كافة الرعايا على اختلاف أجناسهم ومعتقداتهم داخل أراضى الدولة العثمانية .

ويمكن لنا ملاحظة نقاط مهمة يجب الإشارة إليها فى عهد السلطان محمد الفاتح :

(١) أنه بعد جمع القوانين وترتيبها بإشراف السلطان محمد الفاتح كان يديم الاطلاع عليها ومراجعتها وإعادة النظر فيها .

(٢) فى مقدمة قانون نامه للسلطان محمد الفاتح تواجهنا الديباجة التى كتبها السلطان بخط يده : " **هذه القوانين كانت قوانين أبى وجدى أقررتها فهى قوانينى أنا أيضاً فليقرها وليعمل بها أولادنا الكرام نسلاً بعد نسل .....** " [٣] .

وما يقوله السلطان محمد الفاتح هو تحذير من تجاوز القوانين أو مخالفتها .

(٣) إمكانية إكمال القانون وتعديله حسب حاجة الزمان والمكان حتى يكون مطابقاً للواقع حيث ورد فى قانون نامة فى نهاية الباب الأول وعلى لسان السلطان محمد الفاتح :

" **هذا ما ارتأينا من نظام أحوال السلطنة وعلى أبنائنا الكرام إدامتها أو تعديلها لما هو أفضل** " [١] .

([١]) هو النيشانجى الذى أنشأ قانون نامه الفاتح .

والنشانجى : هو الذى يذكر عند العثمانيين أحياناً باسم الطغرانى أو التوقيعى وهو الذى يضع ختم السلطان أو طغراءه على ما يصدر عنه من فرمانات ويكون عادةً من كبار قضاة الدولة العثمانية ويختار دائما من طبقة العلماء حتى القرن ١٦م وكان يعد مرجعاً للقوانين القديمة للدولة ومسؤولاً عن صياغة قوانين جديدة .

– دكتور سهيل صابان المعجم الموسوعى للمصطلحات العثمانية التاريخية مرجع سابق ص٢٢٤ .

([٢]) خليل ساحلى أوغلى من تاريخ الأقطار العربية فى العهد العثمانى بحوث ووثائق وقوانين مرجع سابق ص٥٣٣ .

([٣]) خليل ساحلى أوغلى من تاريخ الأقطار العربية فى العهد العثمانى بحوث ووثائق وقوانين مرجع سابق ص٥٣٢ .

– دكتور نجم الدين بيرقدار العثمانيون حضارة وقانون مرجع سابق ص٣٠٤ .

– أورهان صادق جانبولات قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفى مرجع سابق ص٥٥ .

ويلاحظ أن قانون نامه آل عثمان الذى سنه السلطان محمد الفاتح يعد حجر الأساس لقوانين نامة التى دونت بعده [٢] فتبلورت فى عصر السلطان بايزيد الثانى وصارت أكثر وضوحاً وبخاصة القوانين الخاصة بالسناجق والولايات وكذلك القانون العمومى العثمانى أصبح أكثر تقدماً مقارنةً بقانون السلطان محمد الفاتح وقد شهد هذا العصر إصدار ما يسمى بـ (سياست نامه) [٣] فى صورة مواد مقننة كما أن كل مجموعات القوانين المرسلة إلى الولايات كانت تسجل فى السجلات الشرعية قبل تطبيقها وكانت كتابة هذه القوانين فى السجلات الشرعية بمنزلة الحكم القانونى .

وعلى الرغم من التعديلات التى أدخلت عليه ووسعت من مداه فقد كان قانون نامه محمد الفاتح يمثل نواة مجموعة القانون العثمانى وقد أدخلت أولى التعديلات الكبيرة عليه عام ١٥٠١ أى خلال عهد بايزيد الثانى [٤] ولا شك أن من أهم قوانين عهد السلطان بايزيد الثانى هو قوانين الحسبة لمدينة إسطنبول وبورصة وأدرنة وليست هذه القوانين أكمل وأوسع قوانين البلديات فحسب بل هى القوانين الأولى فى حماية حق المستهلكين واللائحة الأولى للأغذية والقوانين الأولى للمعايير والمقاييس والقوانين الأولى فى حماية البيئة فى العالم كله وباختصار كانت هذه القوانين أفضل مجموعة مدونة من القوانين فى ذلك العصر وقام بوضع هذه القوانين "مولانا يارالوجا محيى الدين " الذى كان فقيهاً وتم وضعها فى سنوات ٩٠٨ – ٩١٣ هـ / ١٥٠٢ – ١٥٠٧م[٥].

قوانين نامه فى عهد السلطان سليم الأول :

بعد انتقال مركز الخلافة إلى العثمانيين ازدادت مسؤولية السلطان سليم الأول وسمى بخليفة المسلمين وأصبحت الخلافة والسلطنة مندمجتين [٦] وبسبب اعتماد الدولة العثمانية مذهب أبى حنيفة واتخذه مذهباً رسمياً للدولة خاصةً فى زمن السلطان سليم الأول ومع كون شيوخ

---

(١) خليل ساحلى أوغلى من تاريخ الأقطار العربية فى العهد العثمانى بحوث ووثائق وقوانين مرجع سابق ص٥٤١ .

(٢) دكتور نجم الدين بيرقدار العثمانيون حضارة وقانون مرجع سابق ص٣٠٥ .

– دكتور خليل إينالجيك تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار مرجع سابق ص١١٦ .

(٣) سياست نامه : هى مجموعة القوانين التى ترسل من الحكومة المركزية إلى الحكام الإداريين من باب التذكير فى حال حدوث تقصير أو تراخى فى تطبيق العقوبات .

(٤) دكتور خليل إينالجيك تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار مرجع سابق ص١١٦ .

فقد كان يتكون قانون نامة السلطان بايزيد الثانى من ٣ أبواب و١٧ فصلاً و٢٥٢ مادة مقننة .

(٥) دكتور أحمد آق كوندز ودكتور سعيد أوزتورك الدولة العثمانية المجهولة مرجع سابق ص٢٠١ .

(٦) دكتور نجم الدين بيرقدار العثمانيون حضارة وقانون مرجع سابق ص٣٠٦ .

الإسلام والمفتين من منتسبى المذهب الحنفى فإنهم كانوا يعتمدون فى فتاويهم العامة والخاصة وفى وضع قوانين نامه أو تنظيمها إلى المصادر الحنفية [١] .

وشهدت هذه الفترة الزمنية اتساع الدولة والتحاق الدول الإسلامية الأخرى بالدولة العثمانية وازدادت قدرتها الإدارية والمالية وقد أدى ذلك إلى تزايد تشريعات قوانين نامه مما جعلها من حيث المضمون أوسع من قوانين نامه السابقة [٢] .

ولا شك أن لشيخ الإسلام ابن كمال وتلميذه أبى السعود أفندى دوراً كبير فى هذه الفترة فى تنظيم القوانين إلى جانب دورهم الأصلى كشيوخ إسلام [٣] .

ويلاحظ أن السلطان سليم الأول قد حرص على تطبيق سياست نامة فى هذه الفترة فقد أرسل لابنه السلطان سليمان القانونى صورة عن مجموعة سياست نامة عندما كان السلطان سليمان القانونى آنذاك أميراً وكان السلطان سليم الأول يأمر من خلال سياست نامة بتطبيق العقوبات الشرعية والتعزيرات [٤] ومع مرور الزمن طرأ على هذه القوانين بعض التعديلات بناءً على طلب الناس وكذلك تم الغاء بعضها لمخالفتها للعرف والشرع وكان ذلك تحت اسم البدعه وتم استبدالها بقوانين غير مخالفة للشرع بأمر عدالة نامه من السلطان [٥].

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة العثمانية لم تكن تغير العرف أو العادة الجارية أو الرسوم أو الضرائب دفعةً واحدة فى المناطق أو البلدان التى تفتحها وإنما استخدمت التدرج الزمنى فى التغير والتعديل والاستبدال بحيث يتم تطبيق مجموعة القوانين على نحو يتلاءم والمصلحة العامة [٦] كما أن البلاد التى كانت تدخل تحت سيادة الدولة العثمانية ويكون لها قوانين تظل القوانين السابقة سارية المفعول فيها إلى حين إلحاقها بالدولة العثمانية [٧] .

([١]) أورهان صادق جانبولات قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفى مرجع سابق ص٥٧ .

([٢]) أورهان صادق جانبولات قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفى مرجع سابق ص٥٧ .

([٣]) دكتور أحمد آق كوندز ودكتور سيد أوزتورك الدولة العثمانية المجهولة مرجع سابق ص٥٩٢ .

– دكتور عصام محمد على عبد الحفيظ شيخ الإسلام أبو السعود أفندى ص٢٧٠ .

([٤]) أورهان صادق جانبولات قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفى مرجع سابق ص٥٨ .

([٥]) عدالت نامة : هى النظم القانونية التى يضعها ولى الأمر تحقيقاً للحق فى حال سوء استعمال الموظفين الممثلين لسلطة الدولة لسلطتهم على الرعية وتصرفهم بشكل يخالف القانون والحق والعدل .

وهى تختلف عن عدالت أمرى : فقد كان يطلق على الأوامر المرسلة من لدن الصدر الأعظم إلى الولاة فى ولايات الدولة العثمانية للتنبيه على احترام حقوق الناس وعدم التعدى عليهم عدالت أمرى .

– دكتور نجم الدين بيرقدار العثمانيون حضارة وقانون مرجع سابق ص٤٤٥ .

– دكتور سهيل صابان المعجم الموسوعى للمصطلحات العثمانية التاريخية مرجع سابق ص١٥٢ .

([٦]) دكتور نجم الدين بيرقدار العثمانيون حضارة وقانون مرجع سابق ص٣٠٧ .

([٧]) دكتور أكمل الدين إحسان أوغلى الدولة العثمانية تاريخ وحضارة المجلد الأول مرجع سابق ص٤٣٨ .

ويعتبر قانون نامة السلطان سليم الأول حلقة وصل بين قوانين نامة السابقة وقانون نامة السلطان سليمان القانونى [١] لكن فى عهد السلطان سليمان القانونى يتلاحظ أن مجموعة قوانين نامة قد وصلت إلى أوجها وتطورت تطوراً قانونياً بالغ الأهمية .

قوانين نامة السلطان سليمان القانونى :

يعد القرن ١٦م العصر الذهبى للإمبراطورية العثمانية فهو عصر السلطان سليمان القانونى الذى حكم الدولة ٤٦ عاماً (١٥٢٠ – ١٥٦٦) [٢] فقد رفع شأن الدولة إلى أوج العظمة والأبهة فقام بتوسيع حدودها حتى وصلت إلى أقصى اتساع لها الممتد على ثلاث قارات وكان هذا الأمر سبباً فى قيام السلطان بسن مجموعة من التشريعات والقوانين الجديدة إضافةً إلى القوانين التى سنها أجداده إلا أن قوانين نامة التى سنها السلطان سليمان جاءت فى صورة متطورة عما يسبقها من قوانين نامه حيث بلغ هذا التشريع فى عهده حداً من الكمال حتى أضحت الدولة تقوم على أساس نظام ثابت ومحدد للحكم وقد طبق السلطان سليمان القوانين التى وضعها بكل حزم وصرامة إن القوانين التى وضعها مع شيخ الإسلام أبو السعود أفندى بقيت نافذة المفعول حتى بداية القرن ١٩م ولم تبدل بعض مواده حتى نهاية الإمبراطورية [٣]

لم يطلق الشعب لقب " القانونى " على السلطان سليمان لوضعه القوانين بل لتطبيقه هذه القوانين بعدالة [٤] كذلك راعى فى هذه القوانين الظروف الخاصة بالولايات فقد كيفها أبو السعود أفندى مع الشريعة والقواعد العرفية بمهارة فائقة [٥] وكان من بين الأسباب التى دفعت السلطان سليمان إلى إنشاء قوانين جديدة هو وقوع الرعية تحت تعسف وظلم الحكام وقد ورد هذا فى مقدمة قانون نامة السلطان سليمان :

---

(١) كان هنالك تشابهاً بين قوانين السلطان سليم الأول وقوانين أباه السلطان بايزيد الثانى خاصةً من ناحية الأسلوب والمحتوى لكن لم تأتى منظمة فى فصول وأبواب بل جاءت عبارة عن مواد مختلفة .

(٢) عزتلو يوسف بك آصاف تاريخ سلاطين بنى عثمان مرجع سابق ص٦٠ .

(٣) يلماز أوزتونا موسوعة تاريخ الامبراطورية العثمانية المجلد الأول ترجمة عدنان محمود سلمان الناشر الدار العربية للموسوعات بيروت الطبعة الأولى ٢٠١٠ص٣٥٥ .

(٤) يرى الدكتور أحمد آق كوندز فى مؤلفه الدولة العثمانية المجهولة ص٢٤٢ – ٢٤٣ – ٢٤٤ :

" إن السبب الأول والأهم لإطلاق لقب القانونى على السلطان سليمان يعود إلى قيامه بتدوين القوانين التى وضعت فى عهد السلطان محمد الفاتح وفى عهد بايزيد الثانى وفى عهد السلطان سليم الاول ومع أن هذه القوانين كانت مدونة فى السابق إلا أن السلطان سليمان كان أفضل من قام بتحريرها وقد بلغت هذه القوانين مائتى قانون ومن ضمن الأسباب أيضاً هو قيامه بتطبيق القوانين على الجميع " .

(٥) يلماز أوزتونا موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسى والعسكرى والحضارى المجلد مرجع سابق ص٣٥٥ .

" مرحومان ومغفوران أبى وجدى إذ بعد تتبعهم وتدقيقهم رأينا ظالمين يتجاوزون فى حدودهم ويظلمون الرعية التى كانت فى حالة كدر وسوء لأجل هذا وضعنا القوانين العثمانية ونظامها ..... " [١] .

ولقد تمتع الرعايا بحقوق متساوية وتطبق العقوبة الموضوعة بالنسبة للجرم المقترف على الأشخاص الذين اقترفوها مهما كانت منزلتهم .

إن القوانين التى جاء بها السلطان سليمان القانونى لم تكن مقصورة على جانب واحد فقط وإنما شملت مختلف الجوانب الاقتصادية والجنائية والثقافية والعسكرية غير أن السلطان قد ركز على قضيتين فى غاية الأهمية وهما مجالى المالية والقضاء .

لقد قام السلطان سليمان القانونى بأكبر حركة تقنين فى عهد الدولة العثمانية فيما يخص قوانين نامه وكانت هذه القوانين على قدر كبير من التطور فى الصياغة والفن القانونى الذى يكاد يشبه العصر الحديث وهذا يتضح لنا من مقدمة قانون نامة السلطان سليمان :

" ..... فقد صدر الحكم الجليل القدر والفرمان نفاذ القضاء والقدر بجمع مراسم وقواعد الملك السلطانى وقوانين العرف العثمانى فى مجلد يحتويها ويضم نواحيها كل فجمعتها امتثالاً للأمر العالى وبوبتها وقسمت كل باب منها على عدة فصول ..... " [٢] .

وتجدر الإشارة إلى أن معظم نسخ القوانين التى جاءت بعد عهد السلطان سليمان القانونى هى استنساخ بنسبة ٩٠% للقوانين التى وضعت فى عهده حتى السلاطين من بعده احتفظوا بنسخ خاصة بهم لهذه القوانين إذ بلغ عدد نسخها فى مكاتب استانبول فقط ما يفوق مائة نسخة [٣] .

يرى الدكتور محمد نور فرحات تعليقاً على قانون السلطان سليمان [٤] **" التعريف بالتقنين أن هذا التقنين شأنه شأن غيره من القوانين نامه العثمانية هو تجميع لنصوص قانونية صدرت فى عصور سلاطين راحلين ..... ورغم أن قوة نفاذ هذا التقنين قد انتهت رسمياً بوفاة السلطان القانونى إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية دراسته فلا شك أن هذا التقنين قد أثر فى الممارسة الجنائية للسلطة العثمانية وممثليها لحقب طويلة لاحقة بحيث شكل وفى ظل غياب قاعدة واضحة للشرعية الجنائية عرفاً جنائياً ..... والأهم من ذلك أن الاعتقاد قد ترسخ لدى ثقات الباحثين بأن هذا التقنين قد تبناه سلاطين لاحقون حيث ظل لمدة طويلة النظام القانونى الجنائى الرسمى النافذ فى الإمبراطورية العثمانية ..... الخصائص الشكلية للتقنين ولا يمكن اعتبار هذا القانون بمثابة Codification بالمعنى الحديث للكلمة ..... " .**

---

(١) أورهان صادق جانبولات قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفى مرجع سابق ص٨٧ – ٨٨ .

(٢) خليل ساحلى أوغلى من تاريخ الأقطار العربية فى العهد العثمانى بحوث ووثائق وقوانين مرجع سابق ص٥٤٩ .

(٣) أورهان صادق جانبولات قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفى مرجع سابق ص١٩٦ .

(٤) دكتور محمد نور فرحات التاريخ الاجتماعى للقانون فى مصر الحديثة العصر العثمانى مرجع سابق ص١٣٧ – ١٣٨ .

وخلاصة الأمر فإن قوانين الدولة العثمانية لم تدون دفعةً واحدة وإنما وصلت إلى هذا النموذج مع تطور الزمان [١] إذ أنها كانت تتجدد وتتسع بدرجة بطيئة وفقاً لاحتياجات الدولة إلى أن جمعها السلطان محمد الفاتح الذى بدأ تدوين قوانين نامة آل عثمان تدويناً رسميا فى عهده بعد فتح القسطنطينية [٢] إلا أنه يتلاحظ تشابه قوانين نامة بعضها مع بعض وتأثر صدورها وتغيرها بحسب الظروف والاحتياجات والمصلحة [٣] .

ومن المفيد هنا أن نورد أوجه الشبه والاختلاف بين قوانين نامه للسلاطين العثمانيين[٤]:-

(أ) أوجه الشبه بين قوانين نامة للسلاطين العثمانيين :

١- جميع السلاطين وضعوا القوانين العمومية وفق احتياجات الدولة .

٢- تشترك جميع قوانين نامة فى الباب الأول من الفصول الثلاثة الأولى ببيان العقوبات المتعلقة بالزنا والقذف وقتل النفس والسرقة وشرب الخمر والاغتصاب والخصومة وكذلك العقوبات المالية المفروضة فى حال عدم تطبيق الحد بسبب شبهة أو عدم اكتمال عناصر الجريمة .

٣- من الناحية الشكلية تتشابه جميع قوانين نامه فى اتباع نفس التسلسل والترتيب إلا أن كل سلطان توسع فى مضمون قانون نامه بحسب الظروف الخاصة بعهده .

٤- جميع القوانين كتبت باللغة العثمانية إلا المقدمة فكانت تكتب بالعربية أو الفارسية أحياناً .

٥- كل سلطان عثمانى كان يقر ويعتمد القوانين التى كانت فى عهد من سبقه .

(ب) أوجه الاختلاف بين قوانين السلاطين العثمانيين :

١- يختلف قانون نامه السلطان محمد الفاتح عن غيره من القوانين بأنه أول قانون يهتم بالتشكيلات والمؤسسات الإدارية .

([١]) دكتور أكمل الدين إحسان أوغلى الدولة العثمانية تاريخ وحضارة المجلد الأول مرجع سابق ص٤٣٩ .

([٢]) دكتور نجم الدين بيرقدار العثمانيون حضارة وقانون مرجع سابق ص٣١٠ .

- أورهان صادق جانبولات قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفى مرجع سابق ص٥٩ .

([٣]) يفسر الدكتور محمد نور فرحات هذه الظاهرة بقوله " إلا أنه من الناحية العلمية ونظراً للطابع المحافظ للحكم العثمانى ولغلبة اعتبارات الاستقرار على اعتبارات التجديد فى فلسفة الحكم العثمانى فقد ندرت التغيرات التى أدخلت على القوانين نامه التى جمعت وصنفت فى صدر الإمبراطورية العثمانية وكانت القوانين نامة الجديدة فى أغلبها عبارة عن صور مشابهة لسابقتها وما دفع إلى إصدارها هو الرغبة فى إقرار الأمر الواقع .

- دكتور محمد نور فرحات التاريخ الاجتماعى للقانون فى مصر الحديثة العصر العثمانى مرجع سابق ص١٠٨ .

([٤]) دكتور أورهان صادق جانبولات قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفى مرجع سابق ص١٦٠ .

- دكتور نجم الدين بيرقدار العثمانيون حضارة وقانون مرجع سابق ص٣١٠ - ٣١١ .

٢- يختلف قانون نامه بايزيد الثانى بأنه أول قانون وضع قوانين خاصة بالولايات .
٣- استحدث قانون نامة بايزيد الثانى فى الفصل الرابع قانون جديد يختلف عما كان عليه قانون محمد الفاتح سمى بـ (بيان مجرد سياسة) .
٤- قانون نامة السلطان سليم الأول توسع فى قوانين أحوال أهل الحرفة الذى لم يكن موجوداً فى عهد السلطان بايزيد الثانى ومحمد الفاتح .
٥- قوانين السلطان سليم الأول تستند إلى المصلحة المقاصدية أكثر مقارنةً مع القوانين السابقة وبناءً عليه يتبين أنه لا يوجد خلاف جوهرى بين القوانين العثمانية فى مختلف العصور . وما ورد من بعض الاختلافات لا يخرج عن هذا المستوى فى أى حال من الأحوال .
على أن تدوين الأسس القانونية من قبل الحكام ووضعها فى شكل قانون نامه عامة عملية ظهرت لأول مرة على ما يبدو فى عهد العثمانيين [١] .
وقد ترتب على ذلك فى هذه المرحلة ان ظهرت مدونات اعتنت بقوانين نامة آل عثمان وجمعتها فى مؤلف واحد ومن أمثلة ذلك [٢] :-
- كتاب قوانين آل عثمان در خلاصة مضامين دفتر ديوان الذى وضعه عينى على أفندى .
- كتاب تلخيص البيان فى قوانين آل عثمان الذى وضعه هزارفن حسين أفندى هو من أهم المجموعات القانونية الخاصة فقد ضم مجموعة كبيرة من القوانين القديمة .

وهذه المدونات التى ظهرت إما بشكل رسمى وإما بشكل خاص قد لعبت دوراً هاماً فى التطبيق الثابت للقوانين العثمانية وقد يستغرب البعض لأول وهلة وجود مدونات خاصة كانت لها دور إيجابى فى عمل القانون العثمانى ولكننا إذا وضعنا فى الاعتبار أن هذه المدونات إنما جمعت القوانين الرسمية الصادرة فهى لا تختلف كثيراً عن النسخ الرسمية يضاف إلى ذلك عدم وجود مصدر رسمى مدون يمكن الرجوع إليه وخاصةً فى مجال القضاء الشرعى [٣] .

ثانياً : خصائص قوانين نامه العثمانية

كانت قوانين نامه تتميز بعدة خصائص من حيث الشكل ومن حيث المضمون

(أ) من حيث الشكل :

من الخصائص الشكلية لقوانين الدولة العثمانية أنها اتبعت طريقتان :
إحداهما : تنظيم الفتاوى على شكل القوانين .

---

(١) دكتور أكمل الدين إحسان أوغلى الدولة العثمانية تاريخ وحضارة المجلد الأول مرجع سابق ص٤٣٩ .
(٢) دكتور نجم الدين بيرقدار العثمانيون حضارة وقانون مرجع سابق ص٣٠٨ .
(٣) دكتور أكمل الدين إحسان أوغلى الدولة العثمانية تاريخ وحضارة المجلد الأول مرجع سابق ص٤٤٠ .

والثانية : سن القوانين التى تدخل ضمن صلاحيات ولى الأمر وهى فى طريقة تحريرها متشابهة مع الطريقة المعمول بها هذه الأيام يضاف إلى ما سبق أنه كانت تتم صياغة قوانين نامة باللغة العثمانية – التركية [١] .

(ب) من حيث المضمون :

تميزت قوانين نامه الدولة العثمانية بعدة خصائص
من حيث المضمون يمكن تلخيصه فى الآتى [٢] :

- الحرص على الالتزام بالشريعة الإسلامية .
- الحرص على الالتزام بمذهب أبى حنيفة .
- اعتبار الأعراف والعادات .

شيخ الإسلام وقوانين نامه :

برز دور شيخ الإسلام بوضوح فى تدوين قوانين نامة العثمانية فى مرحلة توسعها فى عهد السلطان سليمان القانونى وليس منذ بداياتها فى عهد السلطانين سليم الأول وابنه سليمان القانونى كان هناك عالمان جليلان هما شيخ الإسلام ابن كمال أحمد شمس الدين أفندى وأبو السعود أفندى اللذان كان لهما دور كبير وفعال فى تدوين قوانين نامة [٣] .

وبما أن الدولة العثمانية هى دولة الخلافة وحاضرة العالم الإسلامى كان لا بد لهما من الاهتمام بأن تكون القوانين موافقة للشريعة الإسلامية وأن لا تخالفها كما جاء فى قوانين شيخ الإسلام " **بان شيخ الإسلام شيخ لعموم أهل الإسلام وشيخ الإسلام يمثل جناح الخلافة ويقوم بوظيفة مراقبة السلطان فى أمور إدارة الدولة حتى تتوافق سياسته مع الشريعة الإسلامية** " [٤] .

ويتلاحظ لنا من استقراء نصوص قوانين نامه :

– تنحصر نصوص القانون نامة فى القانون الإدارى والقانون الدستورى والمواضيع المتعلقة بالأراضى الميرية (أراضى الدولة) وحقوق الأموال والقانون المالى وجرائم وعقوبات التعزيز

---

(١) أورهان صادق جانبولات قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفى مرجع سابق ص١٤٣ وما بعده.

(٢) دكتور أكمل الدين إحسان أوغلى الدولة العثمانية تاريخ وحضارة المجلد الأول مرجع سابق ص٤٧٢ وما بعده .

– أورهان صادق جانبولات قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفى مرجع سابق ص١١٨ وما بعده.

(٣) إصدار أبو السعود أفندى فتواه الشهيرة التى كانت تعد دستوراً للتشريع والقضاء فى الدولة العثمانية والتى مضمونها أنه (ليس لفرمان سلطانى أن يأمر بفعل منهى عنه شرعاً) .

– دكتور محمد نور فرحات التاريخ الاجتماعى للقانون فى مصر الحديثة العصر العثمانى مرجع سابق ص١٠٦ .

(٤) أورهان صادق جانبولات قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفى مرجع سابق ص٥٦٥ – ٥٦٦.

ومواضع استثنائية من القانون الخاص وحين تعالج قوانين نامه هذه المسائل تقر الأسس الشرعية بشأنها فى حال معالجتها بالأحكام الشرعية أو تشرع أحكاماً جديدة اعتماداً على مصادر الفقه التبعية (مثل المصالح المرسلة وقواعد العرف والعادة) فى حال تخويل الشريعة لولى الأمر معالجتها [١] .

– توثق السجلات الشرعية للمحاكم أن الأحكام الشرعية المدونة فى الكتب الفقهية هى مرجعية أصلية للدولة العثمانية فى حقوق الأشخاص والعائلة والميراث والديون والأموال والتجارة والحقوق الشخصية والقانون الدولى الخاص وما يقارب من ٨٠% من مواضيع القانون الجنائى ومعظم القانون المالى والقواعد العمومية للقانون الدولى العام والإدارى والدستورى إن هذه الفروع تشكل تقريباً ٨٥% من مواضيع النظام التشريعى لأى دولة [٢] .

أن أحكام القانونية العثمانية نوعان :

الفرع الأول : الأحكام المدونة فى كتب الفقه أو المستندة إلى القرآن والسنة مباشرة وتسمى الأحكام الشرعية أو الشرع الشريف أو القانون الشرعى ويستوعب هذا النوع ٨٥% من النظام القانونى العثمانى ولهذا يعد مصنف " الدرر والغرر " للمنلاخسرو و(الملتقى) لإبراهيم الحلبى القانون المدنى للدولة العثمانية [٣] .

إن مصادر القوانين فى الشريعة الإسلامية قسمان :–

– قسم يبنى على الأدلة الأصلية وهى القرآن والسنة والإجماع والقياس .

– وقسم يبنى على الأدلة التبعية مثل قواعد العرف والعادة والمصلحة والاستصلاح والاستحسان والمصلحة المرسلة وشرع من قبلنا وآراء الصحابة .

النوع الثانى : الأحكام الاجتهادية للمتون القانونية المبنية على حق ولى الأمر فى سن القوانين والمبنية على الاجتهاد واستناداً إلى المصادر التبعية وهى فى الدولة العثمانية موضوعات تنظم الحقوق المالية والأراضى وعقوبات التعزيز والنظم العسكرية والقانون الإدارى وتسمى (القانون العرفى) أو (السياسة الشرعية) أو (القانون) أو (القانون نامه) فلا محل للتوهم بأن هذه القوانين خارج الشريعة الغراء أو بأنها بديل للأحكام الشرعية لأنها مبنية على القواعد الشرعية أصلاً [٤] .

يرى أورهان صادق جانبولات :أن قوانين نامه العثمانية ما هى إلا صورة من السياسة الشرعية وضعت استكمالاً لبناء التشريع الفقهى الإسلامى لأن الفقه الإسلامى أقر لولى الأمر

---

(١) دكتور أحمد آق كوندز ودكتور سعيد أوزتورك الدولة العثمانية المجهولة مرجع سابق ص٥٧٤ .

(٢) دكتور أحمد آق كوندز ودكتور سعيد أوزتورك الدولة العثمانية المجهولة مرجع سابق ص٥٧٤ .

(٣) أورهان صادق جانبولات قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفى مرجع سابق ص٣٩ .

(٤) دكتور أحمد آق كوندز ودكتور سعيد أوزتورك الدولة العثمانية المجهولة مرجع سابق ص٥٧٥ .

سلطة تقديرية واسعة فى تحقيق مصلحة الأمة عملاً بمقتضى القاعدة التى تنهض بسياسة التشريع والتى تنص على أن " **ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب** " فالهدف من وضع قوانين نامه العثمانية هو تحقيق العدل والمصلحة التى هى مقصود السياسة الشرعية[١] .

دوافع تقنين قوانين نامة فى الدولة العثمانية :

لا شك أن هناك دوافع دعت السلاطين فى الدولة العثمانية إلى وضع قوانين نامه وهى[٢]:

- حاجة الدولة إلى تنظيم الشؤون الإدارية .
- حفظ الرعية من جور الحكام ورجال الدولة .
- تحقيق الوحدة القضائية .
- استبدال القوانين غير الشرعية القائمة بقوانين توافق الشريعة الإسلامية .

الأهداف التى دفعت الدولة العثمانية تقنين قوانين نامة :

يمكن تلخيص أهداف تقنين نامه العثمانية من خلال الآتى :

أولاً : تطبيق الأحكام الشرعية :

الدولة العثمانية دولة إسلامية لذلك فهى تحرص على تطبيق الأحكام الشرعية وتشرف على ذلك فواجبها حراسة الشريعة الغراء كما ذكر " حسن أفندى هزارفن " فى مصنفه (تلخيص البيان فى قوانين آل عثمان) [٣] إذ قال " **شؤون الدولة مبنية على الدين ، إن الدين هو الأصل والدولة فرع منه** "

وكون الدولة فرع من الدين فقد استوجب ذلك حرص الدولة العثمانية الشديد على حماية الدين وتطبيقه لذلك فإن تنظيم القوانين جاء خدمةً للشريعة الغراء وضمان لتطبيق أحكامها .

ثانياً : تنظيم عمل المحاكم وتحديد صلاحيات القضاة وضبطها :

من أهم أهداف قوانين نامة تنظيم العمل فى المحاكم وضبط صلاحيات القضاة لضمان صدور أحكام عادلة وصحيحة ومن هنا ألزم القضاة باجراء القوانين نامه حسب الأصول فقد ورد فى قوانين نامه ولاية الأناضول للسلطان بايزيد الثانى إشارةً واضحة لذلك حيث ورد " **لا يعاقب المجرم إلا بعلم القاضى** "[٤] .

---

(١) أورهان صادق جانبولات قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفى مرجع سابق ص٤٧ .

(٢) دكتور عارف خليل أبو عيد ودكتور أورهان صادق جانبولات قوانين نامة فى الدولة العثمانية دوافعها ، أهدافها ، وآثارها بحث منشور فى مجلة علوم الشريعة والقانون الأردن مجلد ٣٩ عدد ١ سنة ٢٠١٢ ص٣٠٣ .

– دكتور أكمل الدين إحسان أوغلى الدولة العثمانية تاريخ وحضارة المجلد الأول مرجع سابق ص٤٤١ وما بعده .

(٣) دكتور أحمد آق كوندز ودكتور سعيد أوزتورك الدولة العثمانية المجهولة مرجع سابق ص٥٩١ .

(٤) دكتور عارف خليل أبو عيد ودكتور أورهان صادق جانبولات قوانين نامة فى الدولة العثمانية دوافعها ، أهدافها ، وآثارها مرجع سابق ص٣٠٩ .

لم يكن فى الإمكان ان يعاقب أى متهم دون حكم خطى من القاضى ومع أن تنفيذ الحكم كان من حق البكوات / الولاة فقط إلا أن هؤلاء كانوا عاجزين عن تنفيذ أى حكم ولو كان مجرد غرامة بسيطة دون وجود حكم للقاضى [١] وفى حالة مخالفة الشرع والقانون يعزل القاضى لأن قوانين نامة المطبقة مقرة من قبل السلطان .

لقد ساعدت قوانين نامه القضاة فى تطبيق الأحكام والواقع أنه لم يكن هناك مصدر رسمى مدون يمكن الرجوع إليه فى مجال القضاء الشرعى .

ثالثاً: تسهيل العملية القضائية والسرعة فى إصدار الأحكام :

من أهم ما كانت تهدف إليه قوانين نامه العثمانية تسهيل الاجراءات القضائية مما يؤدى إلى سهولة الحكم بين المتخاصمين فى أسرع وقت ممكن .

رابعاً: ضمان العمل بقوانين سارية المفعول مقره من السلطان :

هدفت الدولة العثمانية من تقنين قوانين نامه إلى عدم التلاعب بالقوانين واستخدام قوانين صدرت مسبقاً فى ظروف مختلفة وإعمالها فى غير موضعها دون علم السلطان مما يؤدى إلى انتشار الظلم فتسجل القوانين فى المجموعات القانونية وتثبتها بمصادقة السلطان عليها بمنع استخدام قوانين غير سارية المفعول فاستمرار العمل بأى قانون سابق لا بد من مصادقته من السلطاتن وأن يعتمد تطبيقه للقاضى [٢] وهذا ما يفهم من كلام السلطان محمد الفاتح فى مقدمة قانونه " **بسم الله الرحمن الرحيم هذه القوانين كانت قوانين أبى وجدى أقررتها فهى قوانينى أنا أيضا فليقرها وليعمل بها أولادنا الكرم نسلاً بعد نسل .....** " [٣] .

خامساً: تعريف الرعية بالقوانين التى تحكمهم ومحتوياتها :

من الأهداف الرئيسية التى من أجلها قننت قوانين نامه العثمانية هو رفع جهل العامة بحقوقهم وواجباتهم ونشر الوعي القانونى بين الناس وكان هذا واضحاً فى طريقة إقرار القوانين فى الدولة العثمانية إذ كان السلطان يصدر فرمانات تعلن للناس عن محتوى قوانين نامه وفى كثير من الأحيان كان الفرمان يتلى بصوت مرتفع فى الأسواق والمساجد فقد كان شرطاً من شروط عدالت نامه [٤] إعلانها للناس فقد جاء " **أن تعلن عدالت نامه هذه بعد ذلك لا يقول أى**

---

(١) دكتور خليل أينالجيك تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار مرجع سابق ص١١٩ .

(٢) دكتور أورهان صادق جانبولات قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفى مرجع سابق ص١٠٤ .

(٣) خليل ساحلى أوغلى من تاريخ الأقطار العربية فى العهد العثمانى مرجع سابق ص٥٣٢ .

(٤) عدالت نامه : النظم القانونية التى يضعها ولى الأمر تحقيقاً للحق فى حال سوء استعمال الموظفين الممثلين لسلطة الدولة لسلطتهم على الرعية وتصرفهم بشكل يخالف القانون والحق والعدل .

شخص لست على علم أو لم أسمع " [1] وهذا الإعلان يحفظ تطبيق القانون بشكل عادل ويحول دون التهرب من المسئولية بحجة عدم المعرفة والجهل بالقانون .

الآثار المترتبة على تقنين قوانين نامة العثمانية :

لا شك فى أن وضع القوانين نامة وتنظيمها على شكل مجموعات قانونية تركت آثاراً واضحة فى مختلف المجالات ومن المؤكد أنها أثرت فى شكل الدولة وطريقة عمل دوائرها وسهلت تطبيق الأحكام القانونية وأسهمت فى تطور الجهاز الإدارى فى الدولة العثمانية وإشراف الدولة على الرعية وفى سير العدالة وتحقيق المصلحة العامة وتطبيق الأحكام الشرعية ويمكن إجمالى هذه الآثار فى **نقطتين رئيسيتين** [2] :

١- ضمان تطبيق الأحكام الشرعية والقوانين العرفية بشكل صحيح :-

وضعت قوانين الدولة العثمانية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وعرف الدولة الذى لم يكن مخالفاً للأحكام الشرعية ويهدف للمصلحة العامة وبناءً عليه فالرعية ملزمة بتطبيق القوانين طاعة لولى الأمر بموجب قوله تعالى " **وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم** " [3] كذلك القضاة وحكام الولايات ملزمون بتطبيقها فقد كان من أهم اثار تقنين قوانين نامه ضمان تطبيق الأحكام والتزام الناس بها .

٢- وجود مرجعية قانونية ضابطة ومنظمة لجميع أعمال الدولة :

منذ البداية اقتنع العثمانيون أن دولة العدل والإدارة والمجتمع المنظم لا تكون إلا بنظام قانونى سليم لأن القوانين تحدد وتوحد المسائل بشكل منظم ووجود قانون نامه يشكل مرجعية ضابطة لهذه المسائل ويضمن استمرار تطبيق الأحكام وعدم تجاوز القوانين فالقضاة ملتزمون باتباع الأسس الشرعية .

وهاتين النقطتين من أبرز أثار تقنين قوانين نامه العثمانية إلا لم تكنا هما الهدف الأساسى وراء قيام الدولة العثمانية باعداد هذه القوانين .

أثر تقنينات الدولة العثمانية فى القوانين المعاصرة :

تميزت الدولة العثمانية فى عصر ازدهارها بتطور إدارتها وأنظمتها القانونية حتى كانت محط إعجاب الدول شرقاً وغرباً ولقب السلطان سليمان القانونى دليل على مدى الاهتمام والرعاية التى

---

(١) دكتور أكمل الدين إحسان أوغلى الدولة العثمانية تاريخ وحضارة المجلد الأول مرجع سابق ص٤٤٢ .
- دكتور أورهان صادق جانبولات قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفى مرجع سابق ص١٠٥ .
(٢) أورهان صادق جانبولات قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفى مرجع سابق ص١٠٦ .
(٣) سورة النساء الآية ٥٩ .

أولتها الدولة العثمانية للقوانين فكانت قوانين نامه تعد وثائق تشهد للعهد العثمانى ودوره البارز فى هذا الشأن بالإضافة إلى أصالتها من خلال استنادها إلى النصوص والقواعد الفقهية والسياسية الشرعية إذ لم تكن قوانين عبثية [١] .

ومن خلال النظر فى سجلات المحاكم الشرعية فى الدولة العثمانية تبدو مظاهر العدل الإسلامى بين الناس من مختلف الفئات متجلية وواضحة وضوح الشمس وفى نفس الوقت الذى كان فيه الغرب غارقا فى الفوضى القضائية والاجتماعية كان النظام القانونى والإدارى العثمانى متقدماً بل لم تتأثر القوانين العثمانية بالقوانين الغربية الجائرة .

بل لقد أبدى كثير من الباحثين الغربيين فى القرن السادس والسابع والثامن عشر الميلادى إعجابهم بالقوانين العثمانية ومما يدل على تأثر الغرب بالقوانين العثمانية نشوء حركة ترجمة واسعة لكثير من نسخ قوانين نامة العثمانية إلى اللغات الأوروبية ويوجد الآن كثير من المؤلفات ونسخ القوانين العثمانية فى الأرشيفات والمكتبات الغربية مما يدل على مدى اهتمامهم بذلك والأثر البالغ الذى تركته هذه القوانين فيهم [٢] كما سبقت القوانين العثمانية غيرها من القوانين الغربية فى التشريع والتدوين إذ أن تدوين المجموعات القانونية العثمانية فى مختلف المجالات يرجع إلى سنة ٨٨٢ هـ / ١٤٧٧ م فى حين بدأ تدوين بعض القوانين فى أوروبا مع بداية ١٨٠٠م [٣] .

وبلا شك فإن القوانين التى دونت فى المرحلة المتأخرة للدولة العثمانية كقوانين الأراضى ١٨٥٨م ومجلة الأحكام العدلية ١٨٧٦ م كانت معتمدة بشكل أساسى على نسخ قوانين نامه السابقة والفرمانات والفتاوى الصادرة عن مؤسسة شيخ الإسلام والتى تعد فى مجموعها موروثاً حضارياً يضاف إلى الموروث القانونى الإسلامى العام الممتد عبر مختلف العصور الإسلامية ومازالت بعض تلك القوانين إلى يومنا هذا سارية المفعول فى بعض الدول سواء فى أوروبا الشرقية أو الدول العربية والذى يثبت لنا أن الدولة العثمانية تميزت بالنظام القانونى والإدارى والذى يثبت صلاحية الشريعة الإسلامية فى كل زمان ومكان وأنها النظام الأصلح .

---

(١) لولا أهمية قوانين نامه فى التاريخ القانونى ما كان نصب للسلطان سليمان الشهير بالقانونى تمثال بين واحد وعشرين نصباً لرجال القانون الأعلام فى العالم كله فى صالة الكونجرس الأمريكى .

(٢) أورهان صادق جانبولات قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفى مرجع سابق ص٢٢٥ – ٢٢٦.

(٣) دكتور نجم الدين بيرقدار العثمانيون حضارة وقانون مرجع سابق ص٣٠٠ .

قائمة المراجع

أولاً: المصادر:

القرآن الكريم

ثانياً: المراجع العربية:

١. إبراهيم خليل احمد تاريخ الوطن العربى فى العهد العثمانى بدون سنة نشر .
٢. أحمد إسماعيل أحمد ياغى الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامى الحديث الناشر مكتبة العبيكان بالرياض الطبعة الأولى ١٩٩٦.
٣. أحمد عبد الرحيم مصطفى في أصول التاريخ العثماني الناشر دار الشروق القاهرة الطبعة الثانية ١٩٨٦.
٤. أورهان صادق جانبولات مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية الناشر المعهد العالي للفكر الإسلامي الأردن ٢٠١٤ .
٥. رضوان السيد تأملات فى العلاقة بين السياسة والشريعة فى التجربة الإسلامية الوسيطة .
٦. سهيل صابان تطور الأوضاع الثقافية فى تركيا من عهد التنظيمات إلى عهد الجمهورية الناشر المعهد العالمى للفكر الإسلامى الطبعة الأولى ٢٠١٠.
٧. صبحى محمصانى ، الأوضاع التشريعية فى الدول العربية ماضيها وحاضرها ، الناشر دار العلم للملايين بيروت الطبعة الثانية ، ١٩٦٣.
٨. صبحى محمصانى فلسفة التشريع فى الإسلام الناشر دار العلم للملايين بيروت الطبعة الخامسة ١٩٨٠.
٩. الصفصافى أحمد المرسى استانبول عبق التاريخ روعة الحضارة الناشر دار الآفاق العربية القاهرة الطبعة الأولى ١٩٩٩ .
١٠. صوفى حسن أبو طالب تطبيق الشريعة الإسلامية فى البلاد العربية الناشر دار النهضة العربية القاهرة الطبعة الرابعة ٢٠٠٥.
١١. عباس مبروك الغزيرى و محمد محسوب تاريخ القانون المصرى القسم الثانى العصر الحديث بدون سنة نشر .
١٢. عبد الرحمن تاج السياسة الشرعية والفقه الإسلامى الناشر دار التأليف القاهرة ١٩٥٣ .
١٣. عزتلو يوسف بك أصاف تاريخ سلاطين بني عثمان الناشر مكتبة مدبولي بالقاهرة الطبعة الأولى ١٩٩٥ .
١٤. عصام محمد على عبد الحفيظ شيخ الإسلام أبو السعود أفندى .
١٥. فايز محمد حسين التقاء الشرائع القانونية وتقارب القوانين الناشر دار المطبوعات الجامعية إسكندرية ٢٠١٦ .
١٦. فايز محمد حسين تاريخ القانون المصرى بدون سنة نشر.
١٧. ماجدة مخلوف القانون الإدارى لولاية مصر فى العهد العثمانى الناشر دار الافاق العربية بالقاهرة الطبعة الأولى ٢٠٠٨ .
١٨. محمد سلام مدكور المدخل للفقه الإسلام الطبعة الأولى ١٩٦٠.
١٩. محمد فريد بك تاريخ الدولة العلية العثمانية الناشر دار النفائس بيروت الطبعة الاولى ١٩٨١
٢٠. محمد كامل مرسى بك و سيد مصطفى بك أصول القوانين الناشر المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٢٣.
٢١. محمد كمال إمام نظرية الفقه فى الإسلام مدخل منهجى ١٩٩٢ .
٢٢. محمد نور فرحات التاريخ الاجتماعى للقانون في مصر الحديثة العصر العثمانى الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٢.
٢٣. محمود محمد عرنوس تاريخ القضاء في الاسلام الناشر المطبعة المصرية الاهلية الحديثة بالقاهرة ١٩٣٤.
٢٤. نجم الدين بيرقدار العثمانيون حضارة وقانون الناشر الدار العربية للموسوعات بيروت الطبعة الأولى ٢٠١٤.

ثالثاً: المعاجم والقواميس:

٢٥. سهيل صابان المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية الناشر مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض ٢٠٠٠ .

رابعاً: الأبحاث والمقالات الندوات

٢٦. بدر جاسم اليعقوب تأثر تشريعات دول الخليج العربى والجزيرة العربية بتشريعات ونظم الدولة العثمانية بحث منشور فى مجلة الخليج العربى جامعة البصرة المجلد الحادى والعشرون العدد ٢ لسنة ١٩٨٩.
٢٧. خليل ساحلي أوغلي قانون نامة آل عثمان بحث منشور في كتاب من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني الناشر مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول (إرسيكا) سنة ٢٠٠٠.

٢٨. عارف خليل أبو عيد ودكتور أورهان صادق جانبولات قوانين نامة فى الدولة العثمانية دوافعها ، أهدافها ، وآثارها بحث منشور فى مجلة علوم الشريعة والقانون – الأردن – مجلد ٣٩ عدد ١ سنة ٢٠١٢.
٢٩. عبد الوهاب خلاف الشريعة الإسلامية مصدر صالح للتشريع الحديث بحث منشور فى مجلة القانون والاقتصاد كلية الحقوق جامعة القاهرة العدد الأول السنة العاشرة يناير ١٩٤٠.
٣٠. الفضل شلق الدولة العثمانية ودمجها فى النظام الرأسمالى العالمى بحث منشور فى مجلة الاجتهاد – العددان الخامس والأربعون والسادس والأربعون السنة الحادية عشرة بيروت عام ٢٠٠٠ .
٣١. محمد عاطف آيدين العلاقة بين الدين والتشريع ودور حركات التقنين فى هذه العلاقة بحث منشور ضمن أعمال ندوة تطور العلوم الفقهية لعام ٢٠٠٨ الناشر وزارة الأوقاف والشئون الدينية سلطنة عمان الطبعة الثانية ٢٠١٢ .
٣٢. محمد عبد الهادى الشقنقيرى التشريع الإلهى والتشريع الإنسانى والقانون فى التاريخ للإسلام
ترجمة دكتور محمد على الصافورى بحث منشور فى مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة المنوفية المجلد ١١ العدد ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢ .
وأصل هذا البحث محاضرة ألقيت فى جمعية تاريخ القانون الفرنسية بباريس فى يناير .

خامساً: رسائل الماجستير والدكتوراه

٣٣. أورهان صادق جانبولات قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفى رسالة دكتوراه كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية ٢٠٠٩ .
٣٤. شحادة سعيد السويركى حركة التقنين الوضعى والتنظيم القضائى فى الدولة العثمانية من عهد السلطان سليمان القانونى حتى نهاية الدولة العثمانية رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا الجامعة الأردنية ١٩٩٠.

سادساً: مراجع أجنبية مترجمة الى اللغة العربية

٣٥. إريك زوكر تاريخ تركيا الحديث ترجمة دكتور عبد اللطيف الحارس الناشر دار المدار الإسلامى بيروت الطبعة الأولى ٢٠١٣ .
٣٦. أحمد أق كوندز و دكتور سعيد أوزتورك الدولة العثمانية المجهولة الناشر وقف البحوث العثمانية استانبول ٢٠٠٨ .
٣٧. أكرم كيدو مؤسسة شيخ الإسلام في الدولة العثمانية ترجمة الدكتور هاشم الأيوبي الناشر جروس بريس الطبعة الأولى ١٩٩٢ .
٣٨. أكمل الدين إحسان أوغلى الدولة العثمانية تاريخ وحضارة المجلد الأول ترجمة صالح سعداوي الناشر مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الإسلامية باستانبول "أرسيكا" ١٩٩٩ .
٣٩. خليل أينا لجيك تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ترجمة محمد محمد الأرناؤوط الناشر دار المدار الإسلامي بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠٢ .
٤٠. روبير مانتران تاريخ الدولة العثمانية الجزء الثانى ترجمة بشير السباعى الناشر دار الفكر بالقاهرة الطبعة الأولى ١٩٩٣ .
٤١. ريتشارد رب الشريعة والقانون فى العصر العثمانى ترجمة دكتور رضوان السيد بحث منشور فى مجلة الاجتهاد بيروت – لبنان العدد ٢ – سنة ١٩٨٩.
٤٢. كارل بروكلمان تاريخ الشعوب الإسلامية ترجمة نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي الناشر دار العلم للملايين بيروت الطبعة الخامسة ١٩٦٨ .
٤٣. ن . ج كولسون فى تاريخ التشريع الإسلامى ترجمة د محمد أحمد سراج الناشر المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت الطبعة الأولى ١٩٩٢ .
٤٤. يلماز أوزتونا موسوعة تاريخ الامبراطورية العثمانية المجلد الأول ترجمة عدنان محمود سلمان الناشر الدار العربية للموسوعات بيروت الطبعة الأولى ٢٠١٠.
٤٥. يلماز أوزتونا موسوعة تاريخ الامبراطورية العثمانية المجلد الثالث ترجمة عدنان محمود سلمان الناشر الدار العربية للموسوعات بيروت الطبعة الأولى ٢٠١٠.